مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

محددات السياسات الأميركية حول الصراع الدائر في سورية (2011 – 2022) وتوجهاتها المستقبلية

الكاتب: عبد الله تركماني - عصام خوري

أبحاث سياسية

مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البنّاء، وساحة لتلاقي الأفكار.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

محددات السياسات الأميركية حول الصراع الدائر في سورية (2011 – 2022) وتوجهاتها المستقبلية

فريق البحث: عبد الله تركماني وعصام خوري

آب/ أغسطس

المحتويات

مقدمة 3

أولًا. ملامح السياسات الأميركية تجاه الصراع الدائر في سورية 4

في عهد إدارة الرئيس أوباما 4

في عهد إدارة الرئيس ترامب 9

في عهد إدارة الرئيس بايدن 13

ثانيًا. قراءة في أهم تقارير مراكز التفكير الأميركية 17

ثالثًا. مظاهر التوافق والتنافس الأميركي مع قوى الأمر الواقع في سورية 23

مع روسيا 23

مع تركيا 25

مع إيران 27

مع إسرائيل 28

رابعًا. استنتاج أهم سمات السياسات الأميركية تجاه الصراع الدائر، ومحاولة تحديد المصالح الأميركية الحالية في سورية: 30

سمات السياسات الأميركية تجاه الصراع الدائر في سورية 30

محاولة تحديد المصالح الأميركية الحالية في سورية 32

خامسًا. استشراف توجهات السياسات الأميركية تجاه سورية 34

سادسًا. دور السوريين الأميركيين في العمل على التشبيك مع المؤسسات المؤثرة في صنع السياسات الأميركية 37

الملاحق: 39

الملحق رقم (1): 39

1. شهادة العميد الركن أحمد رحال 39

2. شهادة العقيد عبد الجبار عكيدي 40

الملحق رقم (2): 41

1. شركات العلاقات العامة 41

2. بنك الأهداف 42

3. فكرة اللوبي السوري 42

المراجع: 46

مقدمة

لم تشكّل سورية مرتكزًا محوريًا للسياسات الأميركية في الشرق الأوسط، لذلك لم يكن للصراع الدائر فيها (2011 – 2022) مكانٌ في الحملات الانتخابية للرؤساء الثلاثة (أوباما، ترامب، بايدن)، مما يصعّب استشراف السياسات الأميركية وتوجهاتها المستقبلية، خاصة أنّ السمة العامة لهذه السياسات تميزت بإدارة الأزمة وإطالة أمد الحرب، أما عملية الانخراط الجدي في عملية الحل السياسي، فبقيت في إطار التصريحات الإعلامية حتى الآن، نتيجة ضغط حجم الكارثة السورية من جهة، وتعثّر الحلول التي دعمتها روسيا من جهة ثانية.

لقد كان الصراع الدائر في سورية وعليها، منذ ما يزيد على أحد عشر عامًا، قد أخذ في البداية شكل صراع داخلي أفرزه حراك شعب في مواجهة نظامه المستبد، مطالبًا بالحرية والكرامة، غير أنّ التفاعلات المتشابكة للكارثة ما لبثت أن حوّلته إلى صراع دولي وإقليمي واسع النطاق، وجاذب للقوى المتنافسة على منطقة الشرق الأوسط، كي تضمن تأثيرًا في النظام العالمي والترتيبات الجديدة في الشرق الأوسط الجديد، الأمر الذي أدى إلى تحوّل سورية إلى ساحة لتصفية الحسابات المتعلقة بأنواع التوافقات والصراعات القديمة والمستجدة كافة.

في هذه الدراسة، قمنا بتوصيف وتحليل السياسات الأميركية، خلال عهود إدارات أوباما وترامب وبايدن، تجاه المحطات الرئيسية للمسألة السورية (2011 – 2022)، وباستنتاج أهم سمات السياسة الأميركية تجاه الصراع الدائر في سورية، بما انطوت عليه من قضايا: بيان جنيف 2012 ومآلاته وصولًا إلى القرار 2254 وعثراته، والعسكرة والتسليح والتمويل والأسلمة المتطرفة، والإغاثة وتمويل منظمات المجتمع المدني، والإرهاب والتحالف مع «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، وحدود التنافس والتوافق مع اللاعبين الآخرين (روسيا، تركيا، إيران، إسرائيل).

ومن خلال كل ذلك، سعينا للتعرّف إلى المصالح الأميركية في سورية، ودعوات بعض مراكز التفكير الأميركية، ومدى المصداقية الأميركية في دعوتها إلى الحل السياسي طبقًا لقرارات الشرعية الدولية، ومدى تفعيل قدراتها لدفع اللاعبين الآخرين للانخراط في هذا الحل.

وهكذا، فإنّ الدراسة توخّت، باستنادها إلى المنهج الوصفي التحليلي، مستفيدة من دراسات سابقة وتقارير مراكز تفكير أميركية، تقديم قيمة مضافة تتمثل في: رصد مسار السياسة الأميركية وتحولاتها، والعوامل المحددة لها، وتأثيرها على سير الأحداث وتعقيد الأزمة السورية وعدم حلّها، منذ سنة 2011. أي **تحديد ثوابت ومتغيّرات السياسات الأميركية تجاه المسألة السورية، وحدود التنافس والتوافق مع قوى الأمر الواقع، وتحديد المصالح الأميركية في سورية، سواء أكانت اقتصادية أم تتعلق باستراتيجية الأمن القومي الأميركي**، وكذلك محاولة استشراف آفاق للحل السياسي في ضوء المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية، وما هو دور السوريين - الأميركيين في العمل على التشبيك مع المؤسسات الأميركية ذات التأثير على صنّاع القرار، كي ينخرطوا في بلورة هذا الحل.

أولًا. ملامح السياسات الأميركية تجاه الصراع الدائر في سورية

كي نفهم تحولات سياسات الإدارات الأميركية المتعاقبة حول الكارثة السورية ومواقفها المتناقضة، علينا أن نقرأ تلك المواقف في إطار الفلسفة البراغماتية ومتطلبات المصالح التي تحكم السياسات الأميركية، خاصة الأمن القومي الأميركي، إضافة إلى رؤية اتجاهات تنافس المؤسسات المحيطة بإدارة البيت الأبيض (البنتاغون، وزارة الخارجية، مجلس الأمن القومي، الـ CIA)، وليس بدلالة المصالح السورية، خاصة أنّ الحراك الشعبي جاء في زمن الانعزالية الأميركية التي بلغت أعلى مستوياتها بعد التدخلات الفاشلة لإدارة جورج بوش الابن والمحافظين الجدد، انتقامًا للهيبة الأميركية، بعد عملية متطرفي «القاعدة» في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، حين اخترقوا بطائرة برجي نيويورك المشهورين. حيث كان مبدأ الإدارات الثلاث: لا حروب كبيرة وطويلة على شاكلة حربي العراق وأفغانستان، ولا إرسال جنود وقوات لتحرير دول أو لإسقاط أنظمة، بل استدراج الخصوم إلى المستنقع السوري لإدارة أزمته، وإطالة أمد الحرب.

في عهد إدارة الرئيس أوباما

كان تعامل إدارة أوباما مع المسألة السورية ملتبسًا، فمن جهةٍ بدا أنها تساند الثورة السورية حتى آب/ أغسطس 2011، وتدعم المطالبة برحيل الأسد، وقد شاركت في حضور وازن في مؤتمر تونس لأصدقاء الشعب السوري، في 24 شباط/ فبراير 2012، من خلال حضور وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وإعلان دعمها للمجلس الوطني السوري وتسليح المعارضة. ومن جهة أخرى، لم يستجب الرئيس أوباما لمطالب الوزيرة وزملائها (مدير الـ CIA ديفيد بيترايوس ورئيس أركان القوات المشتركة مارتن دمبسي)، عندما طالبوا بدعم المعارضة السورية. وبدأت تطفو على السطح خلافات مكتومة داخل مؤسسات الإدارة حول التعاطي مع الملف السوري، وهو ما أظهرته عريضة وقّعها 50 دبلوماسيًا، في 17 حزيران/ يونيو 2012، اعتراضًا على سياسات الرئيس تجاه الصراع في سورية، وجاء في العريضة أنّ نظام الأسد، بإمعانه في أعمال العنف العدائية، «يعوق تقدم الجهود الدبلوماسية الأميركية في سورية، وأنّ الحل هو استخدام حكيم للقوة بما فيها الضربات الجوية، بصورة تؤدي إلى دعم العملية السياسية وانخراط أكبر للولايات المتحدة فيها»[1]. أما بالنسبة إلى أوباما، كما إلى الكونغرس، فقد اعتمدا الحرب بالوكالة، إذ إنّ التدخل العسكريّ كان يمكن أن تكون له تداعيات مضرة حتى من دون إرسال قوات تقاتل على الأرض، ما دام يمكن له تحميل إيران وروسيا كل ما يمكن تحميلهما من العبء، من أجل ضغط النفقات إلى حدّها الأدنى، التزامًا منه في برنامجه الانتخابي.

(1) رسلان عامر، «عشر سنوات من السياسة الأميركية في سورية.. ماذا في الكواليس»، موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة 19 آذار/ مارس 2021.

https://2u.pw/qF9r4

وتحمل هذه العريضة، في السنة الأولى للثورة السورية، عبرًا كثيرة منها [2]: «الاعتراف المباشر بأنّ سياسة أوباما تتحمل مسؤولية رئيسية في إيصال الأمور إلى ما أصبح يوصف بأنه أكبر كارثة إنسانية شهدها هذا العصر، وهي التي شجعت الأسد وحلفاءه على التمادي في استخدام العنف، وارتفاع سقف تطلعاته وأطماع حلفائه التي وصلت إلى شن الحرب الشاملة على الشعب السوري، بمساعدة القوة الإيرانية، ورفض أي حوار أو مبادرة سياسية وإجهاضها، وعدم التورع عن استخدام أية وسيلة، بما فيها الإبادة الجماعية والتعذيب الوحشي للمعتقلين والتمثيل بالجثامين والتهجير القسري والحصار للتجويع والتنكيل والترويع، للحفاظ على النظام».

ومن مظاهر الالتباس أيضًا أنّ إدارة أوباما عملت على إصدار بيان جنيف1، في حزيران/ يونيو 2012، بخصوص التأسيس لمرحلة انتقالية، تتشكل فيها هيئة حكم كاملة الصلاحيات، ولكن ليس لديها مشكلة مع بقاء بشار الأسد إبان تلك المرحلة.

لقد نأت الإدارة بنفسها عن أي تدخل ذي معنى في المسألة السورية، حتى على المستوى السياسي، بما لم تتفهمه شخصيات سياسية أميركية عديدة «كنت أسمع من أكبر الشخصيات السياسية الأميركية أنّ أوباما هو الذي يرفض أي نقاش في الموضوع» [3]. فعلى الرغم من فشل مؤتمري جنيف1 2012 وجنيف2 2014 اللذين كانا مدعومين من واشنطن وموسكو في محاولة لاجتراح حل سياسي، يفضي إلى هيئة حكم انتقالية تسمح بانفراج سياسي؛ فإنّ ذلك لم يدفع إدارة أوباما باتجاه حسم أمرها في الملف السوري والخروج من دائرة الحيرة والغموض في خياراتها.

وهنا لا بدَّ من القول: إنّ إدارة أوباما كانت تتجه، منذ بداية ولايته الأولى في عام 2009، تحت تأثير إهانة اختراق برجي نيويورك في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، إلى دعم القوى الإسلامية السنية المعتدلة، بهدف محاصرة التطرف الإسلامي، وكان هذا التوجه قد ظهر منذ عهد إدارة بوش الابن، بهدف إعادة تشكيل الشرق الأوسط عبر تغيير الأنظمة الاستبدادية المولّدة لهذا التطرف. وجاءت ثورات الربيع العربي فرصةً لإدارة أوباما، لغض النظر عن وصول الإسلام السياسي المعتدل إلى السلطة في تونس ومصر. أما في ليبيا فقد ساعدت في التخلص من معمر القذافي وفي مجيء الإسلاميين، ولكنّ مقتل السفير كريستوفر ستيفنز وثلاثة مسؤولين أميركيين آخرين في بنغازي، في 14 أيلول/ سبتمبر 2012، بفعل إسلاميين، بيّن للإدارة أنّ ليبيا لم تتحول الى دولة ديمقراطية، بل تحولت إلى دولة تعمّها الفوضى ويسيطر عليها فصائل إسلامية متصارعة. وكان لدرس ليبيا السلبي أثرٌ على سورية، إذ **دفع أوباما إلى بداية تغيير موقفه تجاه الإسلاميين، فانعكس ذلك سلبًا على مطالب الشعب السوري في الحرية والكرامة، خاصة بعد عسكرة الحراك الشعبي وأسلمته.**

وفي محاولة للظهور بمظهر القوي، قال أوباما: «إذا استخدم الأسد الأسلحة الكيمياوية، فإنه يكون بذلك قد تجاوز الخطوط الحمراء»، ولكنه بعد مقتل أكثر من 1400 سوري في الغوطة الشرقية، في آب/ أغسطس

(2) برهان غليون، «محاكمة أوباما»، صحيفة العربي الجديد، 24 حزيران/ يونيو 2016.
https://2u.pw/1B7As

(3) برهان غليون، **عطب الذات: وقائع ثورة لم تكتمل، سورية 2011 – 2012**، ط 2، (بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2020)، ص 481.

2013، بفعل استخدام قوات النظام للكيمياوي، التقى بالرئيس الروسي بوتين، على هامش قمة العشرين يوم 6 أيلول/ سبتمبر، وتوصلا إلى صفقة «تضمن» انصياع النظام السوري الكامل لتدمير مخزوناته من الأسلحة الكيميائية، واضطرت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى الاستقالة. أما خلفها جون كيري فقد أشاد بتعاون النظام في تسليم مخزونه وتدميره، وفق ما نص عليه قرار مجلس الأمن 2118.

ومع تعيين جون كيري وزيرًا للخارجية في عام 2013، ولقاءاته المتعددة مع نظيره الروسي، التي أفضت إلى تفاهمات عميقة جوهرها إطلاق يد الروس لإيجاد حل للصراع السوري يقارب ما تم الاتفاق عليه في جنيف1، وكتعبير عن التباس موقف الإدارة، بعد تمسكها برفض تقديم أي دعم عسكري لقوات المعارضة السورية؛ قرر أوباما تغيير موقفه، والتوجه نحو تقديم أسلحة لمن وصفتهم إدارته بأنّهم قوى معتدلة، ولكن مع استبعاد تزويدها بصواريخ أرض - جو محمولة على الكتف لتحييد سلاح الطيران الذي يستخدمه النظام. وعليه؛ أُحدثت ما سمي بغرفتي «الموم والموك»[4]، اللتين كانتا تعملان على مراقبة الثوار عن كثب، بل إنّ النتائج كانت خسارة الثوار منطقة تلو أخرى، حيث كبحت الغرفتان «فتح معارك متزامنة للتخفيف عن المدن التي تتعرض لحملات عسكرية شرسة من جانب النظام» [5] [6].

وبدأ الحديث عن تسوية مع النظام، وصولًا إلى الحديث عن التفاهم مع روسيا، بخصوص الحرب ضد الإرهاب، ومراعاة المصالح الإيرانية للتوصل إلى تسوية في الملف النووي، والتغاضي عن جرائم الأسد ضد الإنسانية، من استخدام الكيمياوي إلى القصف بالبراميل المتفجرة العشوائية، إلى حصارات الجوع البدائية، إلى تعميم المعتقلات والقتل تحت التعذيب.

ومن مظاهر التباس سياسة إدارة أوباما، الحضور الوازن في مؤتمر جنيف2 في 22 حزيران/ يونيو 2014، وقول وزير خارجيته جون كيري: «بشار الأسد هو الذي يجذب الإرهاب»، ولكن جرى الاتّفاق وفقًا للتفسير الروسيّ لجنيف1، إذ لم تتم الإشارة إلى مستقبل الأسد، وجرى استبدال الصفة المقترنة بصلاحيات الحكومة الانتقاليّة المقترَحة من «كاملة» إلى «موسّعة».

ومع فشل جنيف 2، بدا أنّ تغييرًا بدأ يطرأ على قناعات كيري، الذي كان مستاءً من فشل المفاوضات والسلوك الروسي، حيث «طالب بسياسة أكثر صرامة تجاه النظام السوري، بما في ذلك تسليح مقاتلين من المعارضة السورية بأسلحة نوعية، غير أنّ مطالبه هذه تجاهلها أوباما» [7].

---

(4) غُرف عسكرية للتنسيق وإصدار الأوامر، تديرها أميركا وبريطانيا وفرنسا والأردن ودول خليجية، شُكّلت في عام 2013، وضمت فصائل من الجيش الحر في ريف حلب الشمالي ودرعا والقنيطرة وريف دمشق، بهدف تقديم مختلف أشكال الدعم للفصائل المنضوية تحت لوائها، شريطة عدم المس بالحدود السورية – الإسرائيلية، والالتزام بكل ما يصدر من أوامر ضباط التنسيق في الغرفة...

(5) عبد الجبار العكيدي، «ما الذي فعلته واشنطن في سورية.. خذلان أم غدر»؟ - صحيفة «المدن» الإلكترونية، 7 تموز/ يوليو 2021. https://2u.pw/nZNBU

(6) انظر الملحق رقم (1) للتعرف أكثر على ملابسات تشكيل غرفتي «الموم» و«الموك»، والآثار السلبية لهما على أداء الجيش الحر، من خلال شهادتي ضابطين سوريين.

(7) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: تطور الموقف الأميركي من النظام السوري (من دعوات الإصلاح إلى التفاوض)، الدوحة، نيسان/ أبريل 2015، ص 10.

وفي مقابلة مع الصحافي توماس فريدمان، قال أوباما: «إنّ الفكرة القائلة بأنّ تسليح الثوار كان سيُحدث فرقًا، ما كانت يومًا إلا وهمًا. مقولة أنّ بإمكاننا إرسال بعض الأسلحة الخفيفة أو حتى الأكثر تطورًا إلى مَن كانوا أساسًا معارضة قوامها أطباء سابقون ومزارعون وصيادلة وسوى ذلك، وأن هؤلاء كانوا سيتمكنون من مقاتلة ليس فقط دولة جيدة التسلح وإنما دولة جيدة التسلح تدعمها روسيا، وتدعمها إيران وحزب الله الذي صَلَّبتْ شكيمتَه المعارك، هذه المقولة لم تكن واردة» [8]. وقد كانت رؤية أوباما تنطلق من أنّ تغيير المعادلة على الأرض بدون قوات عسكرية أميركية لم تكن ممكنة.

وعندما أُعدم الأميركي جيمس فولي وبعض الرهائن الغربيين في آب/ أغسطس 2014، من قبل تنظيم «داعش» الإرهابي، أقدمت واشنطن على تشكيل تحالف دولي (مكوّن من 64 دولة)، ووضعت الإدارة نفسها أمام خيارات محدودة، بين محاربة تنظيم «داعش» أو النظام السوري، حيث حرصت في النهاية على عدم التدخل بشكل حاسم لإسقاط الأسد، تحت ادعاء الخشية من أن يؤدي ذلك إلى سيطرة التنظيمات المتطرفة على سورية. وهكذا، حولت أميركا استراتيجيتها نحو تركيز أكثر على إضعاف الجهاديين العابرين للحدود.

ومن المفارقات أنّ الهدف الأميركي المعلن لعمليات التدريب والتسليح للمعارضة السورية لم يكن يختلف عن الهدف الروسي المعلن أيضًا، وهو منع المعارضة من محاربة النظام، وكان هذا واضحًا بعد التدخل الروسي المباشر في أيلول/ سبتمبر 2015، حيث بدأت القوات الروسية بضرباتها الجوية ضد معارضي الأسد. وهكذا، بدخول الروس إلى سورية، وبروز «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، ودعم أميركا مشروعها السياسي الغامض أيضًا؛ «تغيرت مكوّنات الصراع في سورية وحساباته الدولية، فأقلعت واشنطن بصورة متزايدة عن اعتبار الطرف الروسي خصمًا تفضي خسارته إلى انتصارها وانتصار الثورة السورية، وأخذت ترى في التفاهم معه المدخل الضامن لمصالحها، مع ما يحمله هذا التطور من تبدل في علاقاتها مع السوريين الذين لم تعد هزيمتهم هزيمة لها، لأنها تستطيع بلوغ أهدافها عن غير طريقهم، بل عبر التفاهم مع عدوهم الروسي، شريكها الدولي الجديد في حربها ضد الإرهاب» [9].

لقد شدد بيان وقف الأعمال العدائية الناتج عن اتفاق كيري – لافروف، في ميونيخ 11 شباط/ فبراير 2016، على استمرار سياسة الدفع نحو عملية سياسية، تُفضي إلى انتقال سياسي حقيقي يُنهي حقبة دولة الأسد. وقد تميز البيان بتعزيز موقع القيادة الروسية في تهيئة ظروف الحل النهائي في سورية، واعتبار جيش النظام السوري القوة الشرعية الوحيدة للدولة السورية، وفصل مسار وقف إطلاق النار عن المسار التفاوضي للحل السياسي. وقد ذكرت كبريات الصحف الأميركية أنّ «الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة وروسيا وقوى إقليمية، على هامش مؤتمر ميونيخ للأمن، يكتنفه الغموض ويثير كثيرًا من التساؤلات».

(8) فريدمان، توماس. النيويورك تايمز، 8 آب/ أغسطس 2014. انظر الرابط:
https://aljumhuriya.net/ar/201737871/03/05//

(9) **ميشيل كيلو: «أميركا والثورة السورية»، صحيفة العربي الجديد، 23 تموز/ يوليو 2016.**
https://2u.pw/JYKKb

ومنذ أواسط سنة 2016، كان أوباما قد حرك معركة الرقة ضد «داعش»، وانطوى ذلك على رسائلعدة[10]: «أولاها، إلى روسيا التي بدا أنها فوجئت، فسارعت إلى إعلان الاستعداد للمشاركة فيها، في حين أنه أراد القول للروس إنه موجود عسكريًا، وقادر على خلط عناصر القوة الروسية. وثانيتها، كانت موجهة لتركيا، مفادها بأنه لا ينبغي أن تندفع للقيام بعمل عسكري ضد قوات «قسد» الحليفة لواشنطن. وثالثتها، كانت موجهة للداخل الأميركي، مع اقتراب موعد الانتخابات الأميركية، مما يعني أنّ إدارة أوباما باتت تنظر بأهمية إلى معركة الرقة، كإنجاز ينبغي أن يتم تسخيره في معركة الانتخابات الرئاسية». كما حاول خلال لقائه مع بوتين، على هامش قمة العشرين في الصين، في أيلول/ سبتمبر 2016 قبيل الانتخابات الرئاسية الأميركية، إنجاز اتفاق يحفظ له ماء وجهه يقتضي تفعيل ما تم الاتفاق عليه في جنيف1، لإنجاز هيئة حكم انتقالي في سورية، ولكنّ بوتين أراد أن يكون لقاؤهما على طبول اجتياح حلب.

لقد استنفر أوباما وكالاته وأجهزته، بعد فوات الأوان، وطلب منها اقتراح خيارات وبدائل للتعاطي مع الحالة السورية، بهدف تعديل موازين القوى، أو تصحيح الخلل الذي أحدثته روسيا وحلفاؤها في حلب في أواخر عام 2016. مع تكبيل قدرتهم على الحركة والفعل، حيث يقع هامش البدائل المقبولة من أوباما بين حدي انعدام المخاطر وعدم تورط أميركا في إرسال قوات إلى سورية.

ومن الواضح أنّ السياسة التي انتهجتها إدارة أوباما تأسست على الاستثمار في المسألة السورية، حيث شجعت كل الأطراف على المجيء إلى سورية، وعلى تحويل سورية إلى ساحة للصراع، في حين تجلس هي في مقاعد المتفرجين، أو في مكانة الحكم بين الأطراف.

لقد كان لأوباما إسهام رئيسي في سورية، تمثل في إطالة أمد الصراع بين طرفي النظام والثوار، مع ضمان عدم تحوّله إلى ورطة أميركية مكلفة للخزينة الأميركية. وقد نتج عن هذا الإسهام حرب دموية متمادية غرق فيها النظام والثوار وحلفاؤهما. وإنه لذو دلالة ما قاله السفير الأميركي السابق إلى سورية روبرت فورد، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016: «لم نكن يومًا مستعجلين على إسقاط النظام»، وأضاف: «كيف لك أن تطيحه من دون تدخل عسكري أميركي مباشر؟ ما من أحد في الإدارة الأميركية كان يريد تدخلًا عسكريًا أميركيًا مباشرًا». وفي المقابلة نفسها، قال: «هناك فرق بين أن تسلحهم بهدف دفعهم والنظام إلى طاولة المفاوضات، وأن تسلحهم بطريقة لا يتمكنون معها في النهاية من التفوق ميدانيًا بما يكفي لممارستهم الضغط على النظام» [11]. وقد نتج عن هذه السياسة تمكين الجماعات المتطرفة من التوسع على حساب الجيش الحر، واحتلال المزيد من المساحات دون أن يؤدي ذلك إلى الضغط على النظام كي يفاوض.

ومن المؤكد أنّ خطاب أوباما الوداعي أمام الأمم المتحدة، وتعابير الأسف عن الوضع الذي آلت إليه سورية «الوضع في سورية يبقى هاجسًا يلاحقني. معرفة أنّ مئات آلاف الأشخاص قُتلوا والملايين نزحوا، ذلك كله يحملني على التساؤل عما كان في وسعي أن أفعله في صورة مغايرة خلال السنوات الخمس أو

(10) خورشيد دلي، «معركة الرقة والرسائل الأميركية»، صحيفة العربي الجديد، 4 حزيران/ يونيو 2016.

https://2u.pw/HsgeH

(11) انظر الرابط:

https://bit.ly/3p1QKgP

الست الأخيرة» [12]، لا يُخفيان الفشل الأخلاقي والسياسي في سورية. ولا حاجة للإضافة إلى ما قاله السفير روبرت فورد بعد استقالته: «استقلت، لأنني لم أعد أستطيع الدفاع عن موقف الإدارة، لأنه موقف لا يتفق أخلاقيًا مع القيم الأميركية، ولا سياسيًا على المدى البعيد، لجهة تزايد عدد القتلى والشهداء، وتمدد الأزمة إلى مستوى إقليمي أكبر، وفي الوقت نفسه هو فشل أخلاقي في سورية» [13].

في عهد إدارة الرئيس ترامب

تصريحات ترامب حيال المسألة السورية كانت متناقضة، ففي إحدى المناسبات المبكرة، أعلن أنّ «على دول الخليج أن تستخدم أموالها لحيازة مساحة واسعة من الأرض في سورية، لتُقيم عليها منطقة آمنة للناس». وفي مناسبة أخرى، في بداية حملته الانتخابية، قال منتقدًا سياسة أوباما في سورية: «لقد بدأت معاناة السوريين عندما لم يلتزم أوباما تعهداته، ولم يقم بمهماته التي كان ينبغي عليه تنفيذها عندما وضع خطًا أحمر للأسد، ولكنه تبين أنه خط وهمي للغاية، وكما تعلمون، فإنّ السوريين يعيشون في جحيم، الأوضاع لا تُطاق، وليس هناك شك في أننا يجب أن نقوم بشيء حيال ذلك»، وقال في مقابلة أجرتها معه صحيفة (نيويورك تايمز) في تموز/ يوليو 2016: «إنّ تنظيم الدولة الإسلامية يشكل خطرًا علينا أكثر بكثير مما يشكل الأسد»، وقال بعد ذلك في المناظرة الرئاسية: «أنا لا أحب الأسد على الإطلاق، ولكن الأسد يقاتل داعش، وروسيا تقاتل داعش» [14]. وهكذا، أدار ترامب ملفات الكارثة السورية بطريقة الابتزاز السياسي، كما فعل سلفه أوباما، من خلال تركها للفوضى الهدامة دون إحداث بوادر حل جدية فيها.

لقد أمرت إدارة ترامب، في 7 نيسان/ أبريل 2017، بتوجيه ضربة صاروخية، ردًا على استخدام النظام السوري السلاح الكيميائي في خان شيخون قرب إدلب، في 4 نيسان/ أبريل، استهدفت مطار الشعيرات الواقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة حمص بإطلاق 59 صاروخًا. وفي الواقع، لم تحدث تلك الصواريخ أية أضرار تذكر في مطار الشعيرات الذي انطلقت منه الطائرة التي ضربت خان شيخون بالكيمياوي، لأنّ الصواريخ كانت موجهة كي لا تصيب أهدافًا حيوية، بل كانت تنفجر في الجو محدثة ضجيجًا قويًا لا غير. وبالرغم من ذلك فهي تنطوي على مجموعة دلالات [15]: «أولًا، عودة إدارة ترامب إلى طاولة المفاوضات المتعلقة بمستقبل سورية، وقد أظهرت الضربة حجم روسيا الحقيقي، وأنّ دورها الفاعل يعود أساسًا إلى غياب الفعل الأميركي. وثانيًا، رسم خطوط حمراء للنظام السوري لا ينبغي له تجاوزها في استخدام القوة ضد شعبه. وثالثًا، الحديث عن إقامة «مناطق آمنة» في سورية، من دون أن يصدر عن الإدارة ما يترجم

(12) خالد غزال، «الأزمة السوريّة في خطاب أوباما الوداعي»، صحيفة «الحياة»، 27 أيلول/ سبتمبر 2016.

(13) روبرت فورد، «لم نفهم سورية على الوجه الصحيح»، صحيفة «الشرق الأوسط» 6 آذار/ مارس 2021.
https://2u.pw/3Yyyx

(14) مركز حرمون للدراسات المعاصرة، «الانتخابات الأميركية وتداعياتها المحتملة على المسألة السورية» - 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.
https://2u.pw/yCiEy

(15) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «**هل ترسم الضربة الصاروخية مسارًا أميركيًا جديدًا نحو سورية**»، 9 نيسان/ أبريل 2017.
https://2u.pw/U2POC
وكذلك: حسن نافعة: دلالات التصعيد الأميركي في سورية – صحيفة «الحياة» 12 نيسان/أبريل 2017.

كلامها إلى واقع. ورابعًا، رسائل طمأنة للحلفاء، خصوصًا دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا وغيرها من الدول التي تشعر بالقلق إزاء تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة. وخامسًا، رسالة تحذير إلى روسيا لدفع بوتين لتغيير سياساته بما يضمن أخذ المصالح الأميركية في المنطقة في اعتباره، وعدم التمادي في اندفاعه لبناء علاقات تحالف مع الدول والقوى المعادية للولايات المتحدة في المنطقة، وفي مقدمتها إيران ونظام بشار الأسد وحزب الله».

وبذلك، حملت إدارة ترامب، منذ بداية العام 2017، ملامح تغيير في السياسة الأميركية تجاه الكارثة السورية، كان من تعبيراتها أيضًا إعلان سعيه إلى إقامة مناطق آمنة في سورية (ثلاث في الشمال، وواحدة في الجنوب)، بما يتفق مع المطلب التركي. وعلى الرغم من أنّ روسيا قابلت المبادرة بتحفظ، فإنها حاولت الوصول إلى نقطة مشتركة مع الطرح الأميركي، فطرحت فكرة مناطق «خفض التصعيد»، التي تختلف تمامًا عن مفهوم المناطق الآمنة. وكان واضحًا أنّ «ثمة تباينًا في مفهوم ووظيفة المنطقة الآمنة، حسب رؤية كل طرف لمصالحه بالدرجة الأولى، قبل رؤية ما يمكن أن تقدم للسوريين من شروط تخفف النتائج المأساوية لعمليات القصف والاجتياح العسكري، التي تسبب قتل وجرح وتشريد آلاف المدنيين السوريين» [16]. وفي الواقع، لم تولِ إدارة ترامب اهتمامًا كبيرًا باتفاق آستانة، إذ عبّرت وزارة الخارجية الأميركية عن قلقها من الاتفاق، في 5 أيار/ مايو 2017، فقد جاء في بيان الوزارة «لا تزال لدينا بواعث قلق في شأن اتفاق آستانة، بما في ذلك مشاركة إيران تحت مسمى (الضامن).. نشاطات إيران في سورية ساهمت في العنف بدل أن توقفه»، ولكنها سرعان ما تراجعت عن فكرة المناطق الآمنة.

ولكن ترامب أنجز مع بوتين، بشراكة من الأردن، وإسرائيل بشكل غير مباشر، اتفاق وقف إطلاق النار في منطقة الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا والسويداء)، في 20 تموز/ يوليو 2017، وغرد ترامب قائلًا: «حان الوقت للمضي قدمًا في العمل البنّاء مع روسيا». وقد جاء هذا الاتفاق بعدما التقى الرئيسان في هامبورغ الألمانية، على هامش قمة العشرين، إثر محادثات معقدة ومشاورات دبلوماسية استراتيجية دامت عدة أشهر. وفي لقاء القمة مع بوتين في هلسنكي، في 15 تموز/ يوليو 2018، أفصحت إدارة ترامب عن المصالح الأميركية، فهي تريد تحقيق ابتعاد إيران وحزب الله عن الحدود مع إسرائيل، بمسافة تتجاوز 40 كلم، ومن جهة الحدود مع العراق، في منطقة التنف، تريد توسيع حضورها، من أجل منع تواصل النفوذ الإيراني من طهران إلى المتوسط في لبنان. وجاء اللقاء الأمني الثلاثي الأميركي – الروسي – الإسرائيلي في القدس صيف عام 2019، ليؤكد التعاون الثلاثي من أجل الحد من النفوذ الإيراني.

وفي الواقع، بقي الهدف الأول هو هزيمة «داعش» في العراق وسورية، ولكن «لا يمكن تحقيق الهزيمة الدائمة لداعش قبل حصول تغيير أساسي في النظام السوري وتغيير أساسي في دور إيران في سورية، إذ ساهم هذا الدور بشكل كبير في ظهور داعش في المقام الأول، في العام 2013 و2014» [17]، إلى أن أعلنت «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، تحرير عاصمة «داعش» الرقة، بمساعدة طيران قوات التحالف الدولي، وكان ذلك مما أثار العديد من الهواجس التركية، خاصة بعد رفع

(16) فايز سارة، «المناطق الآمنة بين الخارج وطموحات السوريين»، صحيفة الشرق الأوسط، 6 أيار/ مايو 2017.
https://2u.pw/66FPz

(17) السفير جيمس جيفري، مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.

صور عبدالله أوجلان في الساحة الرئيسية للمدينة. كما دفع الإدارة الأميركية إلى إدانة تصرف «قسد»، معتبرة إياه «شخصية غير جديرة بالاحترام». وقد انطوى هذا الموقف الأميركي على رسالة إلى «قسد» مضمونها «رفض ظهورها بأنها حليفة لحزب العمال الكردستاني التركي PKK، الذي تصنفه حزبًا إرهابيًا، مما يؤثر على علاقاتها مع تركيا شريكتها في الناتو» [18].

وفي الوقت نفسه، أبدى ترامب رغبته في إيقاف الدعم عن فصائل المعارضة السورية المعتدلة، وتبنّي مقاربة جديدة لسورية ما بعد «داعش»، تتضمن تشكيلات جديدة، بعيدة عن الفصائل الإسلامية، «لا تشترط رحيل الأسد ولا تمانع التعاون مع النظام»، وقد ظهر ذلك واضحًا في توجيهات غرفة «الموم» في الشمال، بعد أن ظهر من توجيهات غرفة «الموك» في الجنوب. وبذلك بدا التعاون مع روسيا محورًا مهمًا لإدارة ترامب، حيث «تزايد اعتماد المسؤولين الأميركيين على موسكو، لإنشاء مناطق «خفض التوتر» التي وضعها الروس في آستانة» [19].

ولكن في 14 كانون الثاني/ يناير 2018، أعلنت واشنطن عزمها على تشكيل قوة عسكرية في سورية قوامها 30 ألف مقاتل، من ميليشيات «قسد»، لتنتشر على طول الشريط الحدودي مع تركيا شمالًا، وعلى الحدود العراقية إلى الجهة الشرقية الجنوبية وبموازاة نهر الفرات. وقد سارعت وزارة الدفاع الأميركية لنفي ما أُعلن لتهدئة تخوّف تركيا، موضحة أنّ قوات الأمن المحلية التي تقوم واشنطن بتدريبها «لا تمثل جيشًا جديدًا، أو قوات حرس حدود تقليدية، بل الهدف منها تعزيز أمن وسلامة اللاجئين، ومنع عودة تنظيم الدولة الإسلامية» [20].

لقد فتح قرار الرئيس الأميركي ترامب، في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، سحب القوات الأميركية من سورية، أبوابًا واسعة أمام سيناريوهات عديدة لمستقبل منطقة شرق الفرات التي تحولت إلى مسرح تصفية حسابات إقليمية ودولية، وساحة صراع مفتوح على احتمالات عديدة؛ إذ أبرزت وجود تيارين في المؤسسات الأميركية بشأن الانسحاب من سورية[21]: «أولهما يرغب في التخلّي عن الالتزامات الأميركية في سورية، بما فيها حماية الكرد، مقابل إلقاء مسؤولية حماية أمن المنطقة على تركيا. وثانيهما يرى ضرورة التوازن بين الطرفين، حتى لا يتسبب ذلك في التشكيك بصورة وسمعة الولايات المتحدة في تعاملها مع حلفائها». في حين أنّ الرئيس ترامب يحسب حساب الانتخابات الرئاسية، إذ إنّ الانسحاب من سورية والمنطقة جزء من حملته الانتخابية في عام 2016.

وكعادته، فاجأ ترامب نظيره التركي، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بتجديد قراره عن سحب القوات الأميركية من شمال شرق سورية، بما يفسح في المجال أمام عملية عسكرية تركية في المنطقة، بدأت فعلًا بعد يومين، وقد شملت المنطقة بين بلدة تل أبيض الحدودية في محافظة الرقة، وبلدة رأس العين التابعة

(18) مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، «الرقة ما بعد التنظيم: قراءة تحليلية في المآلات وإعادة الإعمار»، إسطنبول 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017، ص3.

(19) المرصد الاستراتيجي، «أثر انحسار الدور الأميركي في تعزيز الهيمنة الروسية – الإيرانية على سورية»، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2017، ص7.

(20) مركز حرمون للدراسات المعاصرة، «**الاستراتيجية الأميركية الجديدة: أقوال بانتظار أفعال**»، **شباط/ فبراير 2018**.

(21) مركز جسور للدراسات، «حول انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من سورية»، إسطنبول، تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، ص10.

لمحافظة الحسكة. وعلى الرغم من هذا الانسحاب، فإنّ أميركا احتفظت بنفوذها في المناطق الشرقية، تحديدًا محافظة دير الزوروجنوب محافظة الحسكة، حيث توجد حقول النفط الرئيسية السورية الأكبر، وذلك لمنع سيطرة تنظيم «داعش» عليها، حسب التصريحات الأميركية المعلنة. وفي تلك الأثناء، كانت الشخصيات العسكرية المحيطة بترامب، مثل وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس، تدفع نحو سياسة أكثر تدخلية في المنطقة لمواجهة تحديات عدة، حيث اعتبروا أنّ سياسة أوباما الانسحابية من المنطقة أدت إلى إفساح المجال أمام ظهور تنظيم «داعش».

وقد أدى هذا الموقف للبنتاغون إلى بعث برسائل واضحة لجميع الأطراف، تقول إنها لم تنسحب من الملف السوري، ولم تتراجع عن سياساتها تجاه الوجود الإيراني في سورية (انظر الخريطة).

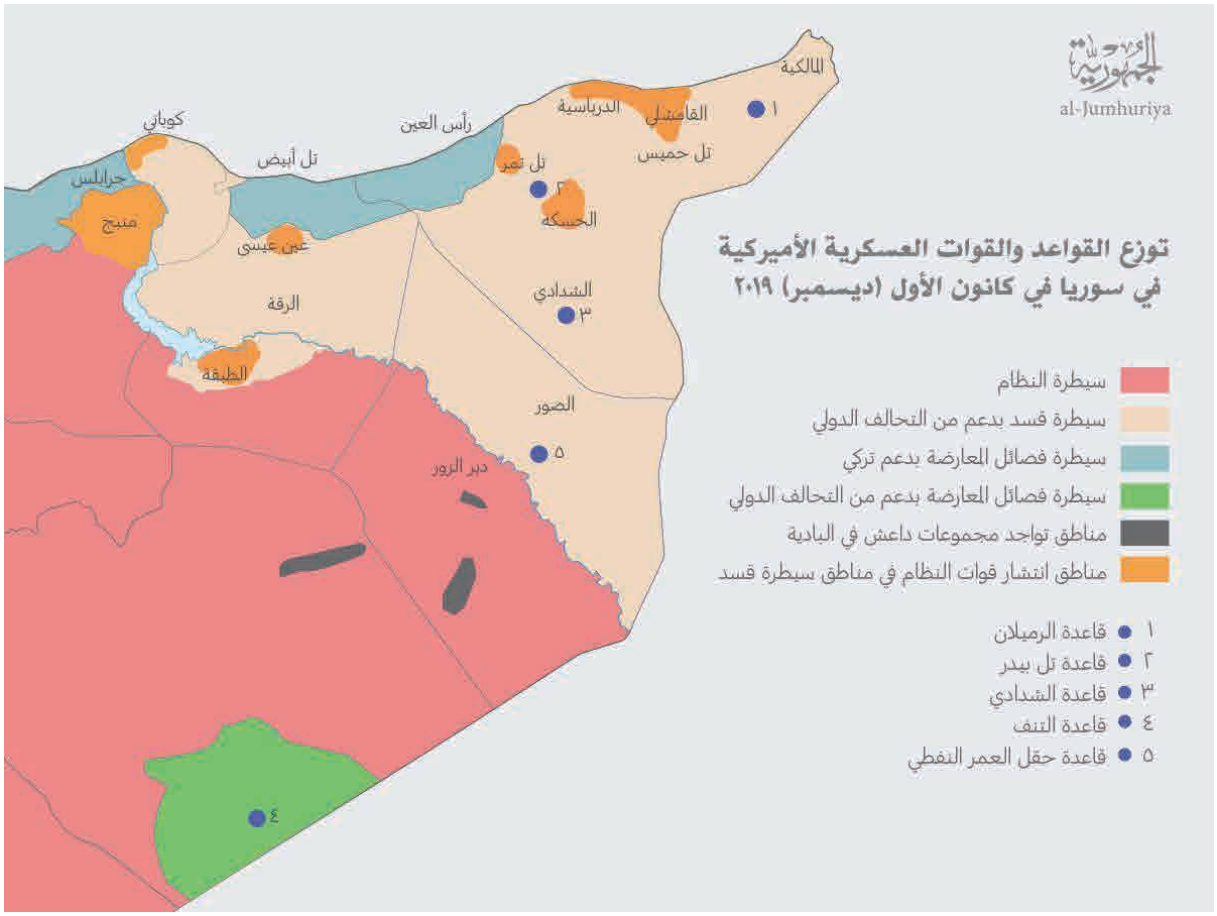

وكان وزير الخارجية تيلرسون، منذ أواسط كانون الثاني/ يناير 2018، قد كثّف السياسة الأميركية حيال سورية، في خطابٍ عن سورية ألقاه في مؤسسة «هوفر» للدراسات التابعة لجامعة «ستانفورد» في ولاية كاليفورنيا، وجعلها في خمس نقاط [22]: «أولها، حليف أميركا الرئيسي هم الأكراد. وثانيها، بعد هزيمة «داعش» ستركز الولايات المتحدة على إيران. وثالثها، لن تخرج القوات الأميركية من شمال شرقي سورية. ورابعها، لن تسمح الولايات المتحدة بالمساعدات الدولية لإعادة البناء في أي منطقة تحت سيطرة نظام الأسد. وخامسها، الانتخابات الحرة والشفافة، بما في ذلك مشاركة المغتربين السوريين وجميع الذين أُجبروا

(22) وائل سواح، «السياسة الأميركية في سورية والانحدار إلى بحث عن حصة»، صحيفة «الحياة»، 22 كانون الثاني/ يناير 2018.

على الفرار من النزاع، بما يؤدي إلى رحيل الأسد وأسرته عن السلطة، لكن من دون رؤية لكيفية التعامل مع استمرار وجوده في الحكم».

إنّ الأمر غير المُعلن في خطاب تيلرسون هو الموقف من الوجود الروسي واستفراده بسورية، ولا تحجيم دوره، وتحديد سقف مستقبله، بعد أن تمادى في تجاهل الدور الأميركي. ومن جهة أخرى، فإنّ الأهداف الخمسة المعلنة تشير إلى تحوّل في سياسة إدارة الرئيس، قد يعكس التنافسَ بين المؤسسات الأميركية التي تقدم استشاراتها إليه. ويبدو أنها أتت إثر ضغوط من الكونغرس على إدارة ترامب، لتوضيح أبعاد استراتيجيتها السورية، فأصبح هذا الخطاب أول وثيقة رسمية شاملة عن السياسة الأميركية.

ومن ملامح سياسة إدارة ترامب المتناقضة، نذكر إعلانها في 11 شباط/ فبراير 2021 رؤيتها التي بنيت على نقطتين جوهريتين [23]: «أولاهما، تقبّل بقاء موسكو في سورية كأمر واقع، ومحاولة الوصول معها لحل وسط. وثانيتهما، إرضاء اللوبي الإسرائيلي في واشنطن من خلال إضعاف النفوذ الإيراني في الساحة السورية».

لقد وقّع الرئيس ترامب على قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2019، وبدأ العمل به في حزيران/ يونيو 2020، الذي من شأنه معاقبة النظام السوري والمتعاونين معه وممولية وداعميه. وقد حصل على تأييد نادر من الجمهوريين والديمقراطيين، ليتم تنفيذه ضمن الموازنة الدفاعية الأميركية.

إنّ مضمون القانون ذو طابع إنساني وحقوقي، أما المضامين السياسية فهي عامة، تخضع للتقييم السياسي للإدارة الأميركية، لدفع النظام نحو القبول بالحل السياسي، إذ سمح للرئيس برفع هذه العقوبات في حال لمس من النظام السوري جدية في التفاوض، والتزامًا بقرار مجلس الأمن الدولي 2254، وربما استخدامه لتغيير سلوك النظام ضمن استراتيجية «خطوة مقابل خطوة»، طبقًا لنصائح مركز كارتر للسلام. ولكن في الواقع يبدو أنّ أحد أهم التداعيات السياسية التي أكدها قانون قيصر هو أنّ النظام السوري لن يكون قادرًا على إعلان نصره، والأهم أنه يظهر التأثير الكبير لأميركا، بسبب امتلاكها أدوات التأثير على مآلات الصراع في سورية، وأنّ ما بدا على أنه سيطرة روسية على المشهد كان مجرد وهم.

في عهد إدارة الرئيس بايدن

يوجّه السياسات الخارجية الأميركية مبدأ الاستمرارية، ما دامت المعطيات المؤثرة في الأمن القومي ثابتة، لذلك كان من المتوقع أن تواصل إدارة بايدن نهج إدارتي أوباما وترامب، في ما يتعلق بإعادة النظر بمدى الانخراط بمشاكل الشرق الأوسط، ومن ضمنها المسألة السورية.

ولكن الغزو الروسي لأوكرانيا غيّر المعطيات في العالم كله، وقد دفع ذلك الغزو الرئيسَ بايدن إلى الزيارة التاريخية إلى الشرق الأوسط في الفترة ما بين 13 و17 تموز/ يوليو الماضي، على أمل تحقيق مجموعة أهداف، ليس من بينها جوهر المسألة السورية، أي عملية الانتقال السياسي. **ويبدو أنّ ما ذكره في مقاله الذي نشره**

(23) رسلان عامر، «عشر سنوات من السياسة الأميركية في سورية.. ماذا في الكواليس»؟ - مركز حرمون للدراسات المعاصرة 19 آذار/ مارس 2021.

في صحيفة «واشنطن بوست»، بعنوان «لماذا أنا ذاهب إلى السعودية»، **في 9 تموز/ يوليو، حول «تحديات الحرب الأهلية السورية»، لم يكن ينطوي على مصداقية إزاء مجمل المسألة السورية في برنامج زيارته، إذا استثنينا مسألة «إرهاب داعش»، كما أظهرت مجمل المعطيات والتحليلات** الكثيرة حولها، وذلك على الرغم من أن الوضع السوري لا يمكن تجاهله، إذا كان ثمة مصداقية في ما طرحه، خلال زيارته، حول البحث عن أمن واستقرار المنطقة، وأيضًا **على أرضية مدى تأثير الدول الداعمة للنظام السوري، أي روسيا وإيران، على أهدافه التي أعلنها** في كلمته خلال قمة «جدة للأمن والتنمية»، إذ قال: «لن نترك فراغًا تملؤه الصين أو روسيا أو إيران». إن سورية هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي يوجد فيها العدوّان معًا، حيث تحتل إيران وروسيا ثلثي الأرض السورية. ولم يشِر البيان السعودي - الأميركي المشترك إلى دور إيران وميليشياتها في سورية، بل اكتفى بالتأكيد على التزام أميركا والسعودية «الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها ووحدة أراضيها، ودعمهما لجهود المبعوث الخاص إلى الأمم المتحدة لإيجاد حلّ سياسي للنزاع ...».

وقبيل زيارته إلى الشرق الأوسط، اتضحت سياسة بايدن، إذ تم التراجع الأميركي عن التوقعات المحيطة بها، حيث رضخت لابتزاز روسيا في مجلس الأمن، عندما وافقت على التمديد لإدخال المساعدات الأممية إلى الشمال السوري لمدة ستة شهور فقط، في تراجع عن مطلب التمديد لمدة سنة.

وعلى ضوء متابعتنا لنتائج زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط، يبدو أنّ إدارته سوف تتابع المحددات التي تركتها إدارة ترامب تجاه المسألة السورية: قانون قيصر، الوجود العسكري الأميركي، العلاقة مع «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، الرهائن الأميركيين لدى النظام السوري، شروط العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، التنافس مع روسيا، المصالح الأمنية الإسرائيلية، العلاقات مع الحليف التركي، الدور الأميركي البارز في التسوية السياسية.

ولكن يبدو أن بايدن أميل إلى سياسات أوباما، خاصة من حيث المرونة في ما يتعلق بالاتفاق النووي مع إيران وغض النظر عن سياستها في سورية، وكذلك التطبيق المرن لقانون قيصر على قاعدة «خطوة مقابل خطوة»، التي طرحها معهد كارتر للسلام، وكذلك ما يبشر به مبعوث الأمم المتحدة بيدرسون.

وكما فعل دبلوماسيون مع أوباما، قدّم ثلاثة دبلوماسيين أميركيين مقالات متميّزة، طالبين من الرئيس جو بايدن رسم سياسة جديدة لسورية [24]: كتب فيلتمان مقالته بالاشتراك مع هراير بليان (أحد أقوى الأصوات الديمقراطية التي تطالب برفع الضغوط المفروضة على بشار الأسد)، تحت عنوان «الولايات المتحدة تحتاج إلى سياسة جديدة تجاه سورية»، إذ تقدّم المقالة مجموعتين من التوصيات لإدارة الرئيس بايدن: الأولى ترى أنّ على الولايات المتحدة تسهيل إعادة بناء البنية التحتية المدنية الأساسية، والثانية إجراء تخفيف تدريجي للعقوبات الأميركية والأوروبية. في المقابل، كتب فيلتمان: «لن يتم إطلاق هذه الخطوات إلا عندما تتحقق الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون من تنفيذ خطوات ملموسة: الإفراج عن السجناء السياسيين، والاستقبال الكريم للاجئين العائدين، وحماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وإزالة الأسلحة الكيميائية المتبقية، وإصلاحات القطاع السياسي والأمني، بما

(24) وائل سواح، «سورية بين فيلتمان وفورد وهوف»، صحيفة «العربي الجديد» 6 شباط/ فبراير 2021.
https://2u.pw/GYCJ3

في ذلك المشاركة بحسن نية في اجتماعات الأمم المتحدة في عملية جنيف، وتحقيق المزيد من اللامركزية». ونشر السفير السابق في سورية فورد مقالة بعنوان «فشل سياسة الولايات المتحدة في سورية»، طالبًا من الرئيس أن «يسمح لروسيا وتركيا بتأمين مصالحهما الوطنية من خلال تحمّل عبء مكافحة تنظيم داعش». وكتب فريد هوف، مقالة بعنوان «سورية: أي طريق للمضي في عهد بايدن؟»، وكان واضحًا في إدانته سياسة أوباما، وتساءل: «أيعقل أنّ الدولة التي أشرفت على الاستقرار بعد الحرب في اليابان وألمانيا تفتقر الآن إلى المهارات اللازمة للعمل مع السوريين والشركاء الدوليين؟». وبينما لا يكاد كلّ من فورد وفيلتمان يذكر الانتقال السياسي، يكرّر هوف، بوضوح، أنّ الانتقال السياسي الذي ينتج حكمًا شرعيًا سيظل هدف السوريين.

وبعد اجتماع الرئيسين الأميركي والروسي في حزيران/ يونيو 2021، وإعلانهما نيّتهما التعاون بما يخص سورية، بدا أنّ بايدن فتح بازار«خطوة مقابل خطوة» مع روسيا. وكانت البداية بموافقتها على توقيع الأردن ومصر اتفاقية مع النظام السوري، لمدّ لبنان بالغاز والكهرباء عبر الأراضي السورية، في مخالفة صريحة لقانون قيصر. وقد أشار خبير أميركي إلى أنّ عملية خطوة بخطوة «لن يكون لها آثار أخرى تتجاوز إضعاف مصداقيتنا ونفوذنا، بمرور الوقت» [25].

وقد سارت إدارة بايدن على نهج سلفيها في تعاملها الخاص مع مناطق سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد» في الشمال الشرقي من سورية، حيث استثنتها من العقوبات المفروضة في قانون قيصر، بمنحها الإعفاءات الضرورية من أية عقوبات في مجال تعاملاتها التجارية والاستثمارية، ويبدو أنها استبعدت الشمال الغربي من ترتيب مماثل. ولكن يمكن وصف القرار الأميركي بأنه «تحريض» لمجلس سوريا الديمقراطية/ مسد» وتركيا على التفاوض وإيجاد تفاهمات مشتركة «تمكّنهم من تحقيق منطقة خضراء أمنية لاستثمارات أجنبية أو محلية، وهو ما تترتب عليه إعادة رسم خريطة الخلافات البينية بين قوى الأمر الواقع، وترسيم حدود التماسّ مع بقية الأطراف وفقًا للقرار الذي يحظر التعامل مع النظام أو الجهات المعاقبة أميركيًا» [26].

وفي 10 أيار/ مايو 2022، وقّع الرئيس الأميركي قرارًا بتمديد حالة «الطوارئ الوطنية» المتعلقة بالإجراءات المتخذة بحق النظام السوري، وذلك بعد أن نشرت إدارته بيانًا قالت فيه: إنّ «وحشية النظام، وقمعه للشعب السوري الذي دعا إلى الحرية والحكومة التمثيلية، لا تعرّض الشعب السوري نفسه للخطر فحسب، بل تولّد أيضًا حالة من عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة»، معتبرًا أنّ تصرفات النظام السوري وسياساته» تشكل تهديدًا غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة» [27]. ويبقى السؤال: هل هذا الإجراء للضغط على النظام كي «يغيّر سلوكه» أم أنه يشير إلى إعادة نظر إدارة بايدن والضغط من أجل إطلاق عملية الانتقال السياسي من الاستبداد إلى الديمقراطية. والسؤال اليوم، بعد

(25) تشارلز ليستر (معهد الشرق الأوسط): التجميد والبناء (مقاربة استراتيجية للسياسة في سورية)، ترجمة: أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة 9 أيار/ مايو 2022.
https://2u.pw/CxOKZ

(26) سميرة المسالمة، «الاستثناء الأميركي وفيدرالية الأمر الواقع في سورية»، صحيفة «العربي الجديد»، 16 أيار/ مايو 2022).
https://2u.pw/FnXTG

(27) جلال بكور، «بايدن يمدّد العقوبات على النظام السوري لمدة عام آخر»، العربي الجديد، 10 أيار/ مايو 2022،
https://2u.pw/eitS6

الغزو الروسي لأوكرانيا وما فرضه من التغيّرات العاصفة في العلاقات الدولية: هل تبقى سياسة إدارة بايدن تجاه المسألة السورية سلبية، كما كانت في عهدي أوباما وترامب، حيث قدمتا للنظام السوري وداعمته روسيا مكافآت من دون مقابل يذكر؟

ثانيًا. قراءة في أهم تقارير مراكز التفكير الأميركية

مراكز التفكير الأميركية «Think Tank[28]» هي ركيزة من ركائز صناعة القرار الأميركي، فغالبية مؤسسات القرار، ومن ضمنها الدولة العميقة الممثلة بوزارة الدفاع، ولوبيات الضغط، خاصة لوبيات السلاح والطاقة التي تحرّك الاقتصاد الأميركي، وتتحكّم بذلك في سياسات البيت الأبيض و«البنتاغون»، تحتاج دائمًا إلى خلاصات من مراكز التفكير، كي تدعم توجهها في دفع الإدارة للمضي في قرار أو مشروع ما.

وتعتمد هذه المراكز على مجموعة محترفة من الباحثين، يتم توجيههم من أعضاء مجالس إدارة مشهود لهم بالنزاهة والولاء للبلاد، وقسم كبير من أعضاء مجالس الإدارة يكونون حاصلين على تصاريح أمنية رفيعة المستوى، تخوّلهم الولوج إلى شخصيات وأسرار غير معلنة، وهذا الأمر يدفعهم إلى توجيه الباحثين غير الحاصلين على هذه السويات الأمنية لأن يقوموا بدراساتهم في حدود وحجم المعلومات المعروفة.

وعلى الرغم من مساعي كثير من تلك المراكز لإظهار التنوع السياسي والاجتماعي والثقافي ضمن العاملين فيها، فإنها لم تنجح في فصل الميول السياسية التي تظهر جليًا في التقارير التي تدعم مسيرة أحد الحزبين الحاكمين: «الحزب الجمهوري، الحزب الديمقراطي».

من هنا، نرى ضرورة التعرف إلى أهم مراكز التفكير الأميركية التي تتناول الملف السوري، والفروقات بينها:

1. **مركز كارتر للسلام**[29] المعروف بميوله الديمقراطية، وقد سعى، منذ انطلاق ثورات الربيع العربي، لتنظيم دراسات وزيارات ميدانية للدول التي تشهد تغيّرات سياسية، وسعت أبحاث المركز إلى دعم الخيارات السلمية في ما يتعلق بالملف السوري، وكانت عموم تقارير المركز تدين حكومة النظام السوري، ولكنّ تطور الواقع السوري وانتشار التنظيمات الإسلامية المتطرفة عقّدا مهمات هذا المركز في سورية، مما دفعه إلى تغيير استراتيجية تقصيه في الأبحاث الميدانية نحو الحصول على المعلومات الميدانية من الأرض السورية عبر المرصد السوري لحقوق الإنسان، على أن يقوم فريق المركز الاستقصائي بتحليل تلك المعلومات، وصياغة تصورات حول المشهد السوري عبر تقارير استقصائية.

في عام 2012، بُعيد اعتماد الأمم المتحدة تصنيف «الحرب الأهلية» للثورة السورية، ركز المركز على مهمة تمكين المجتمع المدني السوري في مسار المفاوضات بين المعارضة والنظام، فدعم التمثيل الجندري في

(28) مراكز التفكير: هي مؤسسات أو مجموعات منظمة للبحث، متعدد التخصصات بهدف تقديم المشورة بشأن مجموعة متنوعة من قضايا السياسات من خلال استخدام المعرفة المتخصصة وتفعيل الشبكات البحثية. تختلف مراكز التفكير عن المؤسسات الحكومية، والعديد منها منظمات غير ربحية، ولكن قد يتم بيع عملها للعملاء الحكوميين والتجاريين على حدٍ سواء. غالبًا ما تتضمن المشاريع المقدمة لعملاء الحكومة تخطيط السياسة الاجتماعية والدفاع الوطني. تشمل المشاريع التجارية تطوير واختبار التقنيات الجديدة والمنتجات الجديدة. تشمل مصادر التمويل الأوقاف والعقود والتبرعات الخاصة ومبيعات التقارير.

(29) مركز كارتر للسلام. واسمه بالإنكليزية

The Carter Center: https://www.cartercenter.org/

المفاوضات، واستضاف العديد من الناشطات النسويات في مناسبات عدة.

وأخيرًا، برز توجه جديد عند هذا المركز، يتمثل بضرورة البحث في النقاط التي تدعم الحياة الآمنة في سورية المقسمة بين قوى الأمر الواقع، ففي آخر تقارير المركز[30] المنشور في آذار/ مارس 2022، نرى تركيزًا على هموم إنسانية تؤثر في حياة المدنيين، من أبرزها قضية الألغام ومخلفات الحرب التي تعرقل العملية التنموية والزراعية في المناطق السورية، وفي التقرير، نرى مقارنة بين الحالة العراقية والسورية حول الفترة الزمنية المقدرة لتنقية الأرض السورية من الألغام، وفي الآن ذاته، نرى دعوة للمانحين والمنظمات للعمل على هذا الشأن الذي يخدم حياة المدنيين، وطبعًا هذا التقرير مهم ومفيد جدًا، ولكنه يتعاطى مع الواقع السوري وكأنه واقع مقسم وقائم، وهو في طور التحضير لمرحلة إعادة الإعمار.

2. **مركز كارنيغي للسلام**، وهو مثال آخر من المراكز التي عملت على الملف السوري، خاصة مع وجود مقر إقليمي للمركز في بيروت القريبة من الحدث الجاري في سورية، وكان من أبرز الباحثين الذين أولوا اهتمامًا كبيرًا لتطور الملف السوري، من حالة الثورة الشعبية السلمية إلى حالة «الحرب الأهلية»، الباحث يزيد صايغ. ولكن توجهات هذا المركز تحولت من حالة داعمة للحراك المعارض للأسد، نحو حالة ترصد المشهد السوري من زاوية تحليلية، مهمتها الرئيسية الفرز بين مناطق الصراع داخل سورية، وتمرير فكرة أنّ الأسد قد يلعب دورًا عربيًا بوجه التوسع الإيراني، مع مراعاة للوجود الروسي والإسرائيلي في المشهدين اللبناني والسوري، وهذا ما نبّه إليه الباحث مايكل يونغ[31] في مادته (نهاية الهيمنة) [32]المنشورة في 21 آذار/ مارس 2022. حيث يتوجه مايكل وغيره من باحثي كارنيغي نحو سياسة ترويجية لضرورة إنهاء الملف النووي الإيراني، وهو ما تسعى له إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن منذ وصولها للسلطة، وطبعًا حصول إيران على مطلبها هذا لن يكون بدون خروجها من المناطق المحاذية للبحر المتوسط، كما يرى الباحث، وهذا بالتأكيد يستدعي وجود حكومة قوية في دمشق، قادرة على التأثير في هيكلة المشهد السياسي من جديد في الدولة اللبنانية ذات الدستور الطائفي. ومن هنا، نرى أن مركز كارنيغي يقارب في توجهاته العديد من المواد الصحفية والبحثية التي تتحدث عن عودة دمشق للجامعة العربية، وحصولها على تمويل ودعم خليجي من أجل إعادة إعمارها شريطة أن يتخلى الأسد عن الحرس الثوري الإيراني.

إنّ توجهات هذه المواد البحثية في كارنيغي لن تكون ضد المعارضة المتمركزة في الشمال الغربي، أو حتى ضد «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، ولكن هذه المواد تُسهم في خلق توجه عام بقبول سورية المقسمة، وقسم منها تحت وصاية الأسد.

(30) A Call for Action: Syria's Unexploded Ordinance and Its Implications: https://bit.ly/3JANvq2
(دعوة للعمل: النظام السوري الذي لم ينفجر وانعكاساته)

(31) مايكل يونغ (Michael Young) هو محرر الديوان ومحرر أول في مركز مالكولم إتش كير كارنيغي للشرق الأوسط.

(32) The End of Hegemony: https://bit.ly/3zGV1eA

3. **مجلس أتلانتيك «الأطلسي»**[33] مثال ثالث عن أحد أهم المراكز المعنيّة بتنظيم تقارير وندوات وأبحاث حول العالم، وقد خصص هذا المجلس العديد من المحاضرات والتقارير حول سورية، واستضاف عددًا من الباحثين السوريين مثل رضوان زيادة، محمد العبد الله، ليتكلموا حول القضية السورية، إلا أنّ توجهات المركز باتت محدودة في شؤون الطرح الإنساني، مثل عرضه للفيلم الوثائقي «هل تهاجر النوارس؟»[34]، وقبله تم عرض فيلم «سما»، وإذا تابعنا المواد الحديثة المنشورة عن سورية، عبر مركز رفيق الحريري «قسم الشرق الأوسط في مركز أتلانتيك» المعتمد، فإننا نرى آخرها ورقة بحثية لجمانة قدور، بعنوان (اليوم التالي: توقع المشاكل في حال انسحاب الولايات المتحدة من سورية)[35] منشورة بتاريخ 18 آذار/ مارس 2022، تحاول فيها التركيز على حجم القوة الأميركية في مناطق الإدارة الذاتية، وتأثيرها الكبير في لجم تنامي تنظيم الدولة الإسلامية والوجود الإيراني. وفعليًا تركّز قدور وغيرها من الباحثين في المركز على ضرورة تبرير الوجود الأميركي في سورية، بعد أن أعلن الرئيس ترامب، في أكثر من مناسبة، مشروع انسحاب القوات الأميركية، وهو ما لقي رفضًا من البنتاغون، مما دفع ترامب إلى تغيير قراره، حيث ترى الباحثة أنّ الوجود الأميركي مفيد لعرقلة مشاريع الحرس الثوري وفيلق القدس الإيرانيين داخل سورية.

4. بالتأكيد طرح مركز الأطلسي، بالرغم من ميوله الديمقراطية، يتقاطع إلى حد كبير مع مراكز التفكير المقربة من الحزب الجمهوري، في ما يتعلق بالملف الإيراني، مثل **معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**[36]، الذي ركز في كثير من دراساته على تحليل الجهادية السلفية، والجماعات المتطرفة، وصولًا إلى تحديات النزاع السني - الشيعي في الشرق الأوسط، وانعكاساته على مصالح الأمن القومي الأميركي، وبالتأكيد، كان لسورية كثير من التقارير، كونها مقرًّا للعديد من الجماعات المتطرفة، مثل جبهة النصرة، وتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» و«حرّاس الدين»، إضافة لوجود الحرس الثوري الإيراني والميليشيات الشيعية التي تعد طرفًا رئيسيًا في هيكلية الصراع العسكري في سورية.

وبالتأكيد، تركز تقارير معهد واشنطن على واقع «الإدارة الذاتية»، كونها معقل القوات المسلحة الأميركية، فنرى فابريس بالونش[37] الأستاذ المشارك في» جامعة ليون 2» وهو زميل مساعد في معهد واشنطن، قد خصص دراسة بعنوان «كيفية الحفاظ على الحكم الذاتي لشمال شرق سورية»[38] نشرت في 15 آذار/ مارس 2022، نبه فيها إلى حالة الفساد المؤسساتي في مناطق «الإدارة الذاتية»، وانعكاسات ذلك على حجم

(33) The Atlantic Council: https//:www.atlanticcouncil.org

(34) Do Seagulls Migrate: https://bit.ly/3QkrwpK

(35) THE DAY AFTER: Anticipating trouble in the event of a US withdrawal from Syria: https://bit.ly/3A6oT5A

(36) https://www.washingtoninstitute.org/

(37) Fabrice Balanche: يدير أيضًا مجموعة الأبحاث حول البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (GREMMO) ، أمضى عشر سنوات في لبنان وسورية، تمت الاستعانة به كخبير استشاري في قضايا التنمية في الشرق الأوسط والأزمة السورية. تشمل منشوراته الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط (2014، بالفرنسية)، أطلس الشرق الأدنى العربي (2012، بالفرنسية والعربية)، ونسخة الكتاب من أطروحته، المنطقة العلوية والقوة السورية (2006، بالفرنسية) Balanche حاصل على درجة الدكتوراه في الجغرافيا من جامعة تورز (2000)

(38) How to Preserve the Autonomy of Northeast Syria: https://bit.ly/3zC1RSx

الإنفاق المقدم من المؤسسات غير الحكومية التي ليس لها وجود رصين على الأرض، إنما تعتمد على شركاء محليين يقدمون فواتير غير دقيقة، ثم تطرّق إلى غياب الاستراتيجية المطمئنة من واشنطن لـ «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، حيث دعا في نهاية مادته إلى «ضرورة أن يعلن التحالف الدولي بصراحة أنّ قواته لن تغادر منطقة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية، قبل أن توافق دمشق على اتفاق سياسي بشأن الحكم الذاتي، وبخلاف ذلك، قد تشعر السلطات في شمال شرق البلاد بأنها مضطرة لطلب الحماية الروسية أو حتى الإيرانية ضد تركيا».

5. بعيدًا عن واشنطن، التي تعيش دائمًا حالة استقطاب سياسي بين الجمهوريين والديمقراطيين، نرى مؤسسة «راند» التي يقع مقرها في كاليفورنيا، قد تناولت الملف السوري بعمق منذ العام 2014، فكان تقريرها الأول «ديناميكيات الحرب الأهلية السورية» للباحث براين مايكل جنكيز[39]، الذي استطاع فيه التنبؤ بأنّ أكثر من ثلث السكان السوريين سيصبحون لاجئين، إما داخليًا أو خارجيًا.

وفي عام 2015، بادرت مؤسسة «راند»، لطرح (خطة سلام لسورية[40])، وهي دراسة أشرف عليها كل من جيمس دوبينز[41]، جوردن فليب[42]، ومارتيني جيفري[43]، وفيها عرض الباحثون ضرورة إنشاء مناطق سلام آمنة، تقسم سورية لثلاث مناطق رئيسية آمنة، واحدة بيد النظام السوري، والثانية بيد «قسد»، والثالثة بيد الطائفة السنية التي تمثل أطيافًا متنوعة من المعارضة، ويرى الباحثان أن هذا الخيار ممكن، في حال وافق الجميع على وقف لإطلاق النار، لحين التحضير لحالة تسوية سياسية، وفي حال رفض هذا الخيار من أحد الأطراف، نتيجة تأثيرات خارجية، فسيؤدي إلى حالة تقسيم هشة لسورية، وغياب استقرار وتهديد لحياة المدنيين. ولم يغفل الباحثون عن أنّ المناطق تحت سلطة الدولة الإسلامية «داعش» سترفض هذا الخيار، لأنّ ثقافتها الجهادية تدفعها للتوسع، ورفض السلم.

طبعًا، طروحات راند بتحقيق مناطق آمنة في العام 2015 لم تتحقق، لأنّ الدول الداعمة للأطراف المتصارعة لم تكن راغبة في تحقيق حالة سلام حقيقية، ولكنّ مشروعهم استمر في الترويج لخطة السلام

(39) براين مايكل جنكينز Jenkins Michael Brian هو كبير مستشاري رئيس مؤسسة RAND، ومؤلف للعديد من الكتب والتقارير عن مواضيع تتعلق بالإرهاب.

(40) https://bit.ly/3BP7jnC

(41) يشغل جيمس دوبينز Dobbins James كرسي الأستاذية لشؤون الأمن والدبلوماسية في مؤسسة RAND، وهو مساعد سابق لوزير الخارجية.

(42) Gordon Philip، هو زميل أول في مجلس العالقات الخارجية. وقد شغل حديثًا منصب منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج العربي «2013-2015»، ومساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية والأوراسية «2009-2013».

(43) Martini Jeffrey ، محلل في شؤون الشرق الأوسط بمؤسسة RAND، وقد أمضى عام 2014 في مكتب وزارة الخارجية لعمليات النزاعات وتحقيق الاستقرار.

الجزء الثاني[44] في العام 2016، وتبعتها خطة السلام الجزء الثالث[45]، والجزء الرابع[46] في العام 2017، وكانت الأجزاء الأربعة من الدراسة متماشيةً مع تطور الحراك العسكري للحرب الأهلية، وفيها تقسيمات واضحة لهيكل القوى البشرية الفاعلة فيها، سواء أكانت راديكالية متطرفة مثل «القاعدة، جبهة النصرة لأهل الشام»، أو راديكالية إسلامية مثل «جيش الإسلام، أحرار الشام»، أو قومية الهوى مثل «وحدات حماية الشعب» الكردية المرتبطة مع تنظيم ذي ميول ماركسية ومتهم بالإرهاب من دول عديدة أي حزب العمال الكردستاني PKK، أو من الجيش المحسوب على النظام السوري، بوحداته ذات البعد الطائفي العلوي أو داعميه من الميليشيات الشيعية. طبعًا، الأجزاء الأربعة من خطة السلام، رغم سعيها لخلق مناخ آمن للمدنيين، كان هدفها الرئيسي موجهًا نحو عزل تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» عن المجتمع السوري، باعتباره تنظيمًا إرهابيًا يحمل أجندات غير سورية، وهو ما يجب في النهاية محاربته، وهذا الخطاب يتقاطع تمامًا مع مشروع مكافحة الإرهاب الذي تضافر تحالف دولي لمحاربته بقيادة واشنطن.

واليوم، بعد القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، باتت تقارير راند محدودة عن سورية، وآخرها The Air War Against the Islamic State[47]، وهو تقرير يوضح فيه الباحثون (بيكا واسير، ستيس ل.بيتيوهان، جيفري مارتيني، ألكسندرت. إيفينس، كارل ب. مويلير، ناثانيل ايدنفيلد، غابريل تاريني، رايان هابيرمان، جالين زيمان) أنّ القوة الجوية لعبت دورًا أساسيًا في محاربة «داعش»، إلا أنّ القوة الجوية وحدها لم يكن من المرجح أن تهزم التنظيم المتشدد بدون مشاركة برية عسكرية من شركاء عراقيين وسوريين، ويخلص التقرير إلى ضرورة الاستفادة من خبرات هذه المعارك، لزيادة الإنفاق على الطائرات المسلحة، وتطوير الأسلحة ذات إصابات دقيقة لضمان أمن المدنيين. وبالتأكيد، هذه التوصيات تتناسب مع واقع معارك حروب العصابات التي باتت رائجة في مناطق انتشار الجماعات الراديكالية المتطرفة، حيث يختبئ الإرهابيون في المناطق المأهولة، مستخدمين المدنيين والأطفال كدروع بشرية.

6 - **المعهد الأميركي للسلام**، كان من أهم المراكز التي أولت دراساتها أهمية خاصة لسورية، ففي «التقرير النهائي لمجموعة دراسة سورية» الذي نشر في 24 أيلول/ سبتمبر 2019، تظهر تفاصيل عديدة تتناول واقع القوى الفاعلة في سورية، ومنها الولايات المتحدة الأميركية، وإيران، وتركيا، وروسيا، والتنظيمات الراديكالية المتطرفة، وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، مع توضيحات وافية حول واقع اللاجئين السوريين، وانعكاسات كل تلك المحاور على قوة ونفاذ الولايات المتحدة السياسي والإداري والعسكري داخل سورية. وهذا التقرير يعطي انطباعًا للقارئ أنّ باحثي هذا المركز على اطلاع أكثر من جيد على واقع الحياة السورية وصراع القوى فيها.

وإذا نظرنا إلى آخر تقارير المعهد حول سورية (الهول: أزمة النزوح هي بمثابة صندوق بارود يمكن أن يؤدي

(44) https://bit.ly/3p52fUN

(45) https://bit.ly/3zEU2eX

(46) https://bit.ly/3BOSxh0

(47) التقرير بقلم:

Becca Wasser, Stacie L. Pettyjohn, Jeffrey Martini, Alexandra T. Evans, Karl P. Mueller, Nathaniel Edenfield, Gabrielle Tarini, Ryan Haberman, Jalen Zeman https://bit.ly/3BOcQLe

لإشعال داعش)[48]، حيث تناولت الباحثة منى يعقوبيان[49] في 11 أيار/ مايو 2022 واقع مخيم الهول في الحسكة، وأوضحت تفاصيل المنطقة المحيطة به، وإمكانية ظهور النسخة الجديدة من تنظيم «داعش» إن لم تتم بنجاح عملية معالجة ظاهرة الإسلام السياسي الراديكالي المتطرف بطريقة موضوعية وعقلانية، وقد جاء هذا التقرير خلال الاجتماع الوزاري للتحالف العالمي لهزيمة «داعش» الذي انعقد في 11 أيار/ مايو الماضي، في مراكش بالمغرب، بهدف تسليط الضوء على المخاوف المتنامية بشأن الدولة الإسلامية.

وفي الواقع، لدى كل من وزارة الخارجية والبنتاغون ووكالة المخابرات الأميركية CIA مراكز تحليل خاصة بها، ولكنها تستأنس بالدراسات المنشورة في مراكز التفكير، أو قد تطالب إحدى هذه الجهات من بعض هذه المراكز أن تنجز لها دراسات حول ملف معين، وهي تستفيد من المعطيات، ولكن ليس شرطًا أن تلتزم بها ٪100، لأنّ لكل جهة منها معطياتها الخاصة المستقاة من مستوى المعرفة الأمنية، وتقاطعها مع الهدف المنشود. أما الكونغرس فلا يصرّح بأنه استفاد من أي من مراكز التفكير، حيث إن لديه قسمًا أمنيًا ودراسات خاصة يحاول مقاطعتها مع مصالح وأهداف الأمن القومي.

وفي المحصلة، مراكز التفكير مهمة جدًا، لأنّ مديري هذه المراكز لديهم سويات أمنية معنية بحفظ الأمن القومي، وهم مصدر ثقة مرجعية، ولكن أعضاء مجالس إدارة تلك المراكز ليس لديهم اطلاع عام وشامل على ما تريده مراكز صنع القرار، حيث توجد أسرار لا يمكنهم الوصول إليها إلا عبر تلميحات أو توجيهات من خلال لقاءات مباشرة مع صناع القرار.

إنّ ما نراه، في عموم التقارير المنشورة من مراكز التفكير الأميركية، سواء أكانت جمهورية الهوى أم ديمقراطية التوجه، هو حالة تكريس للخطاب العام القائم على ضرورة حفظ الأمن القومي الأميركي، وعدم النظر للقضية السورية على أنها قضية شعب يناضل أمام دكتاتورية فاشية، بل النظر إليها كحالة «حرب أهلية» جميع المشاركين فيها متهمون، كما الدكتاتور الأسد، وهذا بالحقيقة يدلل على أنّ المعارضة السورية لم تنجح في بناء علاقات ثقة لها مع دوائر مؤسسات التفكير الأميركية، والسبب الرئيسي في ذلك هو عدم توافق المعارضات على رؤية مشتركة لسورية المستقبل، وغياب برامج واضحة لديها، وهو ما سنوضحه في المحور السادس (دور السوريين في العمل على التشبيك مع المؤسسات المؤثرة في صنع السياسات الأميركية).

(48) Al-Hol: Displacement Crisis is a Tinderbox that Could Ignite ISIS: https://bit.ly/3dgrZuN

(49) منى يعقوبيان، انضمت إلى المعهد الأميركي للسلام بعد أن عملت كنائب مساعد إداري في مكتب الشرق الأوسط، في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من 2014 إلى 2017، حيث كانت مسؤولة عن العراق، وسورية والأردن ولبنان. قبل انضمامها إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كانت يعقوبيان مستشارًا أول في مركز ستيمسون الذي يركز على الانتفاضات العربية مع التركيز على سورية. وقبل ذلك عملت مستشارة خاصة حول الشرق الأوسط في معهد الولايات المتحدة للسلام، حيث ركز عملها على لبنان وسورية بالإضافة إلى قضايا أوسع تتعلق بإرساء الديمقراطية في العالم العربي. أيضًا من عام 1990 إلى عام 1998، عملت يعقوبيان كمحلل لشمال إفريقيا في مكتب الاستخبارات والبحوث بوزارة الخارجية.

ثالثًا. مظاهر التوافق والتنافس الأميركي مع قوى الأمر الواقع في سورية

منذ بداية الحراك الشعبي في عام 2011، لم تكن أميركا تنوي الغرق في المستنقع السوري، بل كانت تهدف إلى استخدام المسألة السورية، لابتزاز الروس والقوى الإقليمية المؤثرة بشأن القضايا الأكثر أهمية للسياسة الأميركية، من خلال إدارة الأزمة، بوصفها ميدانًا من ميادين متعددة، في توافقها وصراعها مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى. على سبيل المثال، كجزء من الملف التفاوضي الأوسع مع إيران وروسيا على ملفات دولية عالقة بينهما، كالملف النووي الإيراني مع إيران، وملف الصراع في أوكرانيا مع روسيا، قبل غزوها الأخير.

في الواقع، الاستراتيجية الأميركية، سواء أحكم جمهوريون أم ديمقراطيون، مهتمة بترتيب وضع المنطقة، وبقائها في حالة صراعات وعدم استقرار؛ فهي تدعم التدخل الروسي في سورية كدولة احتلال، ولا تمانع بدور إيراني تخريبي فيها، ولا بسيطرة ميليشيات إيران على العراق ولبنان، وأمن إسرائيل ما زال ضمن أولوياتها، ولا تمانع في أن تُسهم روسيا في هذا الدور أيضًا.

مع روسيا

لم تنطلق الإدارات الأميركية المتعاقبة، منذ عام 2011، في علاقاتها مع القيادة الروسية، من عدم مبالاة بالمسألة السورية، وإنما حاولت توظيف أوراق قوتها للحدِّ من قوة روسيا ونفوذها، بأقل التكاليف الممكنة؛ إذ كان للرؤية الأميركية من حيث طبيعة دورها في زعامة النظام الدولي، وكذلك للمسعى الروسي من حيث تعزيز دوره في الساحة الدولية، تداعيات مباشرة على تفاعل العلاقات الروسية - الأميركية في سورية، التي اتخذت مسارين متباينين: توافقي وتنافسي، وبرز ذلك في أكثر من محطة.

فقد تجلى المسار التوافقي في أكثر من قضية، خلال عهود الإدارات الثلاث، كما بيّنا سابقًا. وكان من أبرز تلك التوافقات:

- قبول الموقف الروسي الداعي إلى تجنّب تناول موضوع بشار الأسد، عند بحث المرحلة الانتقالية، والتركيز على تعديل الدستور، بما في ذلك صلاحيات الرئيس، وترك مصير الأسد للانتخابات.
- شكّل لقاء القمة بين الرئيسين أوباما وبوتين، في 28 أيلول/ سبتمبر 2015، إشارة أميركية واضحة على تأييد الوجود العسكري الروسي في سورية، على أمل أن يهمّش أدوار القوى الإقليمية في إدارة الصراع السوري، ما يفتح نوافذ للفرص أمام واشنطن للّعب على التناقضات الإقليمية، وفي الوقت نفسه محاولة استنزاف روسيا في سورية.
- تنسيق القوات الروسية والأميركية، في سورية، على مستويات عالية، وخصوصًا في مجال الطلعات الجوية، تجنبًا لحوادث مفاجئة.
- التعاون الأمني والعسكري، بعد اتفاق الجنوب في تموز/ يوليو 2017، حيث تبين أنّ روسيا تقدم

الشراكة مع أميركا على علاقتها بأي قوة أخرى، وقد قال وزير خارجيتها لافروف، في 10 تموز/ يوليو، إنّ «موسكو ستستغل نجاح هدنة الجنوب، وستسعى إلى مزيد من الفرص للتعاون مع واشنطن لحلّ الصراع السوري» [50].

- أغمضت القوات الروسية عينيها عن الانخراط الأميركي العسكري في معركة الرقة، مقابل صمتهم عن اجتياحها لحلب.

- عدم وجود خلاف جوهري بين واشنطن وموسكو في سورية، إذ إنّ روسيا تدخلت بهدف معلن هو إنقاذ الأسد، بينما أميركا تدخلت ضد إرهاب «داعش»، وكان هدفها المعلن هو الضغط من أجل تغيير سلوك الأسد.

وقد رجحت مصادر روسية استخدام الجغرافيا السورية لتبادل الضغط بين واشنطن وموسكو، إذ قال الخبير العسكري الروسي يوري ليامين، في مقال له نشره في (نيزافيسيمايا غازيتا) الروسية: «سوف تقل احتمالات تسوية الخلافات بين القوات الروسية والأميركية في سورية، وزد على ذلك، فلا يمكن استبعاد إمكانية استخدام الاتجاه السوري في لحظة ما من قبل أحد الأطراف لممارسة الضغط على الطرف الآخر أو تشتيت انتباهه» [51]. وربما يفضي التنافس إلى نهاية مرحلة كان فيها الغرب يسلّم لموسكو إدارة الملف السوري، ويكرّس عمليًا الاستمرار في عزل النظام وتعزيز العقوبات المتخذة ضده، جنبًا إلى جنب مع مقارعة المبادرات السياسية الروسية لترتيب البيت السوري، كاتفاقات سوتشي وآستانة.

وفي المقابل، لم تظهر للمسار التنافسي مؤشرات حقيقية وإنما فقاعات إعلامية أميركية في أغلب الأحيان، في ظل إدارتي أوباما وترامب، غير أنّ مجريات الغزو الروسي لأوكرانيا وتفاعلاتها يمكن أن تفرز مظاهر لهذا المسار التنافسي. إذ يمكن أن تدرك إدارة بايدن عدم قدرة روسيا على تحقيق السلم الأهلي في سورية، ولا على تهدئة المخاوف الإسرائيلية من التمدد الإيراني، كما تعهدت للإدارات الأميركية المتعاقبة، وبالتالي يمكن أن تُنهي التفويض لروسيا.

وبعد تعيين الجنرال مايكل إريك كوريلا، رئيسًا جديدًا للقيادة المركزية الأميركية، أواخر حزيران/ يونيو الماضي، أولى اهتمامًا إضافيًا بالتوترات الأميركية مع روسيا في سورية، من خلال عدد من اللقاءات مع قيادات عسكرية من التحالف الدولي في قاعدة «التنف»، لبحث سبل تجنّب سوء التقدير أو مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى صراع غير ضروري، مع التأكيد على أن قوات بلاده «ستدافع عن نفسها، ولن تتردد في الرد».

وفي الواقع، لا تستبعد احتمالات الصراع، حيث إن لكليهما وجودًا عسكري لدعم أطراف متحاربة، فقد دربت القوات الأميركية فصيل «مغاوير الثورة» على استخدام صواريخ «هايمرز»، في تموز/ يوليو، الأمر الذي يمكن اعتباره رسالة تحذيرية لروسيا التي كانت قد استهدفت الفصيل بالطائرات، في منتصف

(50) أوردته صحيفة «الحياة» في 11 تموز/ يوليو 2017.

(51) وائل عصام، «هل يتأثر التنسيق الأميركي - الروسي في سورية بتطورات أوكرانيا»، القدس العربي، 25 شباط/ فبراير 2022.
https://2u.pw/CbqXg

حزيران/ يونيو، بذريعة تنفيذه هجمات أوقعت قتلى في صفوف قوات النظام السوري. وقال الفصيل، في منشور على موقعه على «فيسبوك» في 6 تموز/ يوليو، إن الهدف من التدريبات على الصواريخ الأميركية هو «إظهار مهارات الجنود وقدرتهم على الدفاع عن سكان المنطقة ضد أي هجوم».

وبالرغم من وجود توترات بين الطرفين، فمن المستبعد أن يقع صدام مباشر بينهما، يتجاوز الخطوط الحمر المتفق عليها بينهما في سورية، على الأقل في الأفق المنظور. إذ **قال الجنرال كوريلا: إنّ هناك ضغوطًا من أجل رسم بعض الخطوط الحمراء في سورية، مؤكدًا أن «آخر شيء تريد واشنطن القيام به حاليًا هو بدء نزاع مع روسيا»** [52].

ومن المرجح أن يكون بوتين قد قرأ لقاءات بايدن في الشرق الأوسط، باعتبارها محاولة من أميركا لحرق أوراق روسيا، وإضعاف تأثيراتها في ملف مصادر الطاقة، التي تمنحها هامش مناورة واسعًا في حربها الأوكرانية، وتعطيها القدرة على الاستمرار في الحرب حتى تحقيق أهدافها، وربما على صعيد إعادة بناء موازين القوة في أوروبا والعالم.

وفي الواقع، ثمة فرق كبير بين قدرات واشنطن وموسكو وأدواتهما التأثيرية في الشرق الأوسط، إذ يقتصر التأثير الروسي على الحضور العسكري في سورية، والذي يشكّل محور فعاليتها، وارتكازًا على هذا الحضور، نسجت موسكو تفاعلات واسعة مع دول الإقليم، في حين تتغلغل واشنطن في البنى الأمنية والعسكرية والتقنية والاقتصادية للمنطقة، الأمر الذي يضعها في موقع تفضيلات أطراف المنطقة في أي علاقة تحالفية.

مع تركيا

فرضت المسألة السورية ضغوطًا كبيرة على العلاقات الأميركية – التركية، وذلك للتباين بين أولوياتهما في سورية، هذا التباين في الرؤى قاد إلى تباين أكثر خطورة في اختيار الحلفاء لتحقيق الأهداف؛ إذ تدرك تركيا أنّ موقعها المتميز داخل حلف الناتو، من حيث موقعها الجغرافي وتصنيفها كقوة ثانية فيه، يُعطيها ورقة ضغط كبيرة على أميركا، فضلًا عن أنّ الوجود الأميركي في سورية بحاجة إلى دعمها، مقابل النفوذين الروسي والإيراني، خاصة بعد تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا.

ظلت إدارة أوباما تعدُّ سورية، قبل ظهور «داعش»، قضية هامشية نظرًا لعدم وجود مصالح كبرى لها فيها. وفي المقابل، تعدُّ تركيا الصراع في سورية أولوية، فهو الأكثر تأثيرًا على أمنها القومي، وتحديدًا في بعده الكردي الانفصالي، خصوصًا بعد أن أعلنت «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد»، في منتصف آذار/ مارس 2016، «الإدارة الذاتية» على الحدود مع تركيا. ومن أجل ذلك، طالبت تركيا، من دون نجاح، بإنشاء منطقة آمنة على حدودها مع سورية، يحظر فيها الطيران، وتقام فيها مخيمات للاجئين السوريين، غير أنّ هذا المطلب التركي لم تتم الاستجابة الأميركية له.

وهكذا، فإنّ الخلاف الأميركي - التركي يتعلق بما تراه تركيا مساسًا بأمنها القومي، وهو توجسها من وجود نيات أميركية لإنشاء كيان سياسي للكرد على حدودها الجنوبية، بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي PYD،

(52) أوردته صحيفة «واشنطن بوست» – 4 تموز/ يوليو، عن صحيفة «القدس العربي» – 5 تموز/ يوليو.

إذ إنّ الإدارة رفضت مرارًا طلب تركيا اعتبار هذا الحزب حزبًا إرهابيًا، على اعتبار أنه الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني PKK المصنف في قائمة الإرهاب الأميركية.

ومن هنا، يبدو أنّ إدارة بايدن تحاول خلق صيغة للموازنة بين دعمها لـ«قسد» وحاجتها إلى تركيا، وفي هذا السياق ربّما يسهّل الحوار، الذي تدفع باتجاهه الإدارة الأميركية بين «قسد» و«المجلس الوطني الكردي»، التوافق الأميركي – التركي؛ إذ ثمة جهود أميركية من أجل توحيد الإدارات في منطقتي شمال شرقي وشمال غربي سورية، وإعفائها من عقوبات «قيصر». وربما تكون هذه الخطوة مرحلة استباقية لـ«التضييق على الوجود الروسي في سورية، وإعادة خلق معادلة جديدة في مناطق شمال وشمال غرب سورية وشرق الفرات على حساب تفاهمات خفض التصعيد بين تركيا وروسيا»[53].

ويبدو أنّ الصراع على أوكرانيا دفع بواشنطن إلى إعادة حساباتها في سورية، وما يستدعيه ذلك من حاجة إلى التوافق مع تركيا. أي يمكن لإصلاح العلاقات التركية - الأميركية أن يبدأ من سورية، وربما تدرك إدارة بايدن أنّ عليها التناغم مع تركيا وتقدير مخاوفها، وإلا فإنّ العلاقات الثنائية ستتضرر وستترسخ حالة عدم الاستقرار. ومن جهة أخرى، ليس مستبعدًا أن تكون إدارة بايدن ترغب في الإبقاء على موقع تركيا تجاه روسيا، الذي قد يكون مفيدًا للتوسط بين روسيا والغرب، كنافذة مفتوحة لبوتين. ويبدو أنّ اتفاقية تصدير الحبوب الروسية والأوكرانية نموذج عن الدور التركي المطلوب أميركيًا.

ولكن من الممكن أن يصل الطرفان إلى توافقات في سورية، مقابل موافقة تركيا على انضمام فنلندا والسويد إلى حلف شمال الأطلسي، إذ قد يتم التوافق على إنشاء منطقة آمنة، وإعادة مليون لاجئ سوري في تركيا. ولكن بعد اجتماع مجلس الأمن القومي التركي في 26 أيار/ مايو 2022، برز خلاف واضح بينهما بخصوص «المنطقة الآمنة» التي يسعى الأتراك إلى إقامتها على طول حدودهم مع سورية بعمق 30 كيلومترًا؛ إذ قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس، في مؤتمر صحافي في 24 أيار/ مايو: «ندرك مخاوف تركيا الأمنية المشروعة على حدودها الجنوبية، لكن أي هجوم جديد من شأنه أن يقوّض الاستقرار في المنطقة، ويعرّض القوات الأميركية وحملة التحالف على تنظيم داعش الإرهابي للخطر». إضافة إلى أنه سيلغي مفاعيل الاستثناءات التي أقرتها واشنطن على قانون «قيصر»، وسمحت بموجبها للشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاعات معينة من اقتصاد منطقة شرق الفرات، ما عدا قطاع النفط.

وبرز تحرك أميركي، في 6 تموز/ يوليو، إذ حمل السيناتور الأميركي، ليندسي غراهام ومعه قائد قوات التحالف الدولي في العراق وسورية الجنرال جون برينان، مبادرةً لتجنّب الحرب في الشمال السوري، في محاولة لإقامة تقارب بين «قسد» والحكومة التركية، بهدف إنشاء منطقة عازلة بإشراف حكومة إقليم كردستان العراق. وكان السيناتور غراهام قال، في لقاء مع شبكة (فوكس نيوز) الأميركية، في 30 حزيران/ يونيو الماضي، إنّ التحدي الذي يواجه واشنطن هو «كيف ندعم أولئك الذين ساعدونا في تدمير خلافة داعش، دون تقويض الأمن القومي التركي[54]»؟

(53) العقيد عبد الجبار العكيدي، «إغلاق السماء التركية أمام العسكر الروسي.. ليس حدثًا عابرًا»، صحيفة «المدن» الإلكترونية 27 نيسان/ أبريل 2022.

https://2u.pw/F7vpC

(54) https://2u.pw/H4D3g

وقد تكون مبادرة السيناتور غراهام تعكس ما اتفق عليه الرئيسان الأميركي والتركي، في لقائهما الأخير على هامش قمة الأطلسي، وسط خيارين أحلاهما مرّ لمجموعات «قسد»: استسلام للنظام من أجل تجنب الهزيمة، أو إعطاء أنقرة ما تريده عبر إخلاء المناطق الحدودية التي تسلمتها من الروس والأميركيين والانسحاب إلى ما وراء مسافة 30 كلم، حسب تفاهمات تشرين الأول/ أكتوبر 2019 التركية الأميركية والتركية الروسية.

وفي الواقع، تنطلق الإدارة الأميركية في علاقاتها مع الكرد وتركيا من سياسة إدارة التوازنات مع الحليفين، وهي سياسة تتضمن ما يشبه ضمانات لتركيا، بخصوص احتواء الصعود الكردي، وفي الوقت نفسه، الاستفادة من دور «قسد»، سواء في محاربة «داعش» أو في الصراع على المسألة السورية.

مع إيران

حكمت أولويات الاتفاق النووي الأميركي – الإيراني تعامل إدارة أوباما السلبي تجاه الثورة السورية، في حين أعلنت إدارة ترامب استراتيجية جديدة تجاه إيران، بعد انسحابها منه، في 8 أيار/ مايو 2018، كما حددها وزير الخارجية الأميركي آنذاك مايك بومبيو، في 21 أيار/ مايو، شرطًا للتوصل إلى «اتفاق جديد»، ومنها «سحب كل القوات التي تخضع لأوامر إيران من سورية؛ إيقاف دعم طالبان وجميع العناصر الإرهابية وإيواء عناصر القاعدة؛ إيقاف دعم فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني شركاءه من الإرهابيين» [55].

وبعد أن شارفت الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية على نهايتها في الرقة، أخذ تركيز الإدارة الأميركية يتجه نحو التحدّي الآخر الذي يواجهها في الشرق الأوسط، وهو إيران. في الأثناء، بدأت إدارة ترامب تعود إلى التركيز على الوضع السوري، لمنع إيران من الحصول على «الكوريدور» اللازم، لتحقيق التواصل الجغرافي بين مناطق نفوذها في العراق وسورية، ومنها إلى لبنان. وكان لافتًا إعلان إدارة ترامب أنّ سياستها السورية تقوم على «منع طهران من بسط نفوذها في المناطق التي كان يسيطر عليها داعش، والتي تشمل دير الزور وجنوبها». وقد جاء هذا الكلام على لسان مستشار الرئيس ترامب لشؤون الأمن القومي، الجنرال هربرت مكماستر، المكلف بمهمة تنسيق استراتيجية مواجهة إيران، في محاضرته يوم 25 أيلول/ سبتمبر 2018، في معهد دراسات الحرب في واشنطن. وفي الواقع لو كان ترامب جادًا بشأن نيته سحب القوات الأميركية من مناطق شمال سورية وشرقها، التي أعلنها في سنة 2019، باعتبار أنّ «المهمة تمت» بالقضاء على «داعش»، فهذا يعني أنه غير معني لا بمواجهة إيران ولا حتى باحتوائها.

أما بايدن، كعضو في مجلس الشيوخ، فقد قال: «خلافنا مع الرئيس جورج بوش الابن، على الرغم من تأييدنا للحرب في العراق، هو أن سياسته ساعدت في تقوية إيران ومد نفوذها» [56]. وكنائب للرئيس باراك أوباما دعم الاتفاق النووي مع إيران من دون أي حد لنفوذها في الشرق الأوسط.

وبعد وصول إدارة بايدن إلى البيت الأبيض، رأى الدبلوماسي السوري السابق بسام بربندي أنّ الجزئية

---

(55) أوردها موقع «سكاي نيوز» العربي – 22 أيار/ مايو 2018.

(56) أوردها **رفيق خوري: سياسة أميركا «العربية» واللعب بين إسرائيل وإيران – الموقع الإلكتروني لصحيفة «الإندبندت العربية» 16 تموز/ يوليو 2022.**

المتعلقة بإيران والولايات المتحدة في سورية لها علاقة بثلاث نقاط رئيسية [57]: «أولًا، التواجد العسكري الإيراني في البلاد بشكل عام. وثانيًا، الصواريخ الإيرانية التي تهدد إسرائيل والموجودة في سورية. وثالثًا، حل مشكلة انتشار الميليشيات المرتبطة بإيران في سورية».

وحين أصبح بايدن رئيسًا، ظل يركّز على الدبلوماسية للعودة إلى الاتفاق النووي، من دون أي قيد على البرنامج الصاروخي والسلوك والنفوذ. وتبيّن أن ما يشغله في زيارته للشرق الأوسط هو البحث في ترتيب أمني إقليمي جوي لمواجهة خطر الصواريخ الباليستية الإيرانية، خاصة أنّ ميليشيا حركة «النجباء» العراقية، المدعومة من إيران، أجرت في 25 أيار/ مايو الماضي أكثر من تجربة على إطلاق صواريخ إيرانية الصنع قصيرة ومتوسطة المدى، في بادية الرصافة جنوب الرقة، وتبادل إطلاق نار بين هذه الميليشيات والقوات الأميركية في شرق سورية، ومن المؤكد أنّ «الأميركيين سوف ينظرون إلى الوجود العسكري الإيراني المتنامي في شرق سورية باعتباره تهديدًا» [58]، خاصة أنّ إيران تملأ الفراغ الذي يتركه الروس في المنطقة.

وعلى الرغم من فشل مفاوضات فيينا، لم تيأس إدارة بايدن من عودة إيران إلى الاتفاق النووي، لأسباب عديدة، منها ضغوط لوبي النفط في واشنطن من أجل هذه العودة. وفي المحصلة لا يُستبعد أن تبقي أميركا إيران كأداة تخريب في المنطقة، بما يدفع دولها للجوء إليها. إذ إنها لا تجد نفسها متعارضة كثيرًا مع المشروع الإيراني، في عمله الدائب لخلق فوضى في المنطقة، ومن أمثلة ذلك، في سورية، عدم سعيها إلى التدقيق في الدور الإيراني في خلق تنظيم «داعش» بالتوافق مع النظام السوري.

مع إسرائيل

اتسمت العلاقات الأميركية – الإسرائيلية بشأن المسألة السورية بالتوافق في عهود الإدارات الأميركية الثلاث، ففي عهد أوباما توافق الطرفان على بقاء نظام بشار الأسد، وفي عهد ترامب، يمكن وصف ما صدر عن قمة الرئيسين ترامب وبوتين في شأن الملف السوري، على هامش قمة العشرين في مدينة هامبورغ في عام 2017، من تفاهمات، بأنه لم يكن بعيدًا من الموقف والمطالب الإسرائيلية، إذ وفرت الضمانة والحصانة والأمان لإسرائيل في الجنوب السوري.

وجاء قرار ترامب، في 25 آذار/ مارس 2019، باعتبار الجولان المحتل أراضي إسرائيلية، لينهي نصف قرن من الالتزام الأميركي بالقرارات الدولية، التي تعتبر الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967 أراضي محتلة، تستوجب الحل بين الأطراف بالمفاوضات.

وفي عهد إدارة بايدن، قال وزير خارجيته بلينكن: إنّ وجود «الجماعات المسلحة المدعومة من إيران ونظام الأسد يشكّل تهديدًا أمنيًا كبيرًا، لذلك من الناحية العملية أعتقد أنّ السيطرة على الجولان في هذه الحالة تظلّ ذات أهمية حقيقية لأمن إسرائيل». واستدرك قائلًا: «من الناحية القانونية، هذا شيء آخر،

(57) عماد كركص، «هل دخل الملف السوري في البازار الأميركي – الإيراني»، العربي الجديد، 8 حزيران/ يونيو 2021.
https://2u.pw/WWhaz

(58) روبرت فورد، «حسابات وخطوط حمراء جديدة في سورية»، صحيفة «الشرق الأوسط»، 25 أيار/ مايو 2022.
https://2u.pw/xwLjl

لكن إذا تغير الوضع في سورية، بمرور الوقت، فهذا شيء سننظر فيه، لكننا لسنا قريبين من ذلك»[59].

وهكذا، فإنّ الرؤية الأميركية حول سورية لم تبتعد عن نظيرتها الإسرائيلية، إذ لم يصدر عن إسرائيل الرسمية ولا عن أي من مراكز دراساتها أو سياسييها ما يشير إلى رغبة أو حاجة لإسقاط الأسد. ولم يعد الهدف الإسرائيلي يقتصر على إبعاد إيران عن مناطق التهديد المحتمل في الجنوب السوري، بل خروجها الكامل من سورية، بما فيها جميع الميليشيات المدعومة إيرانيًّا، والدليل على ذلك أنّ طائراتها تستهدف كل المناطق السورية التي فيها نفوذ إيراني.

إنّ هذه الرؤية الخاصة بسورية هي جزء متصل بقوة بالهدف المعلن من التحالف العربي الإسرائيلي الجديد لمواجهة إيران، وفي جوهر مباحثات بايدن مع زعماء المنطقة.

(59) مقابلة مع فضائية «س.ن.ن» – 9 شباط/ فبراير 2021.

رابعًا. استنتاج أهم سمات السياسات الأميركية تجاه الصراع الدائر، ومحاولة تحديد المصالح الأميركية الحالية في سورية:

في المسيرة الطويلة للولايات المتحدة الأميركية، كانت النزعتان الواقعية والمثالية تسيران معًا، تتولى الأولى الصعيد العملي، بينما تتولى الثانية الجانب الدعائي، أي أنّ الواقعية هي التي تحدد الممارسة السياسية وليس الخطاب السياسي المعلن، وهذه قاعدة أساسية التزمها الرؤساء الثلاثة، أوباما وترامب وبايدن، في سورية.

سمات السياسات الأميركية تجاه الصراع الدائر في سورية

ثمة سمات عامة يمكنها أن تساعدنا في استنتاج أهمّ توجهات السياسات الأميركية تجاه الصراع الدائر في سورية، وأسباب سلبيتها وترددها وما اكتنفها من تباين؛ إذ نلاحظ أنها نظرت إلى سورية (2011 – 2022) باعتبارها هامشًا لاستراتيجياتها في العراق وإسرائيل وإيران وتركيا. أي بنت سياساتها على ضوء المصالح الخارجية والعلاقات والتوازنات الدولية، والامتناع عن تحديد مواقفها انطلاقًا من مطالب وأهداف الشعب السوري في الحرية والكرامة.

أي لم تكن سورية أولوية بالنسبة إلى السياسات الأميركية، ولم يُنظر إلى الصراع السوري على أنه مشكلة منفصلة، مهمة في حد ذاتها، بل في سياق السياسات الأميركية تجاه المنطقة. وحتى في هذا السياق تم الاقتصار على «القيادة من الخلف» و«إدارة الأزمة»، و«الحرب بالوكالة»، خاصة أنّ سورية «تحتل موقعًا ثانويًا في سلّم اهتمامات واشنطن، كما أنها غير مدرجة ضمن أولويات أهدافها وترتبط أزمتها بعدد من الملفات الإقليمية الحساسة والخطيرة، ويرجح أن تكون تبعات وأثمان التدخل الناجع فيها باهظة ويصعب تعويضها من دولة فقيرة في ثرواتها»[60].

وثمة معيار آخر حكَم الموقف الأميركي، هو الحرب ضد الإرهاب، الأمر الذي زاد من انعدام الثقة بالثورة وفرص نجاحها، وامتناعها عن إسقاط النظام خشية ما اعتبرته فراغًا ستملؤه تنظيمات إرهابية. وهكذا، دخلت العلاقات الأميركية مع المعارضة في نفق، خاصة بعد صعود «داعش» العاصف، وانتزاعها مناطق واسعة من الجيش الحر شمال سورية، ونجاح «القاعدة» في وضع يدها على إدلب.

في العام 2014، اندفعت أميركا بكامل قوّتها ضد الإرهاب، عندما حقق تنظيم «داعش» تقدمًا في العراق وسورية، أي لم يكن دخول القوات الأميركية إلى سورية استجابة لاستغاثة الشعب السوري ولا تلبية لوعود أوباما، ولكنه انطلق لمواجهة «داعش» التي استدعت موافقة سريعة من الكونغرس على خطة تسليح وتدريب المعارضة السورية لمحاربة خطر المتطرفين، وعلى بدء الغارات الجوية ضد أهدافهم في أيلول/ سبتمبر عام 2014.

(60) أكرم البني، «ماذا تريد أميركا من سورية»، صحيفة «الشرق الأوسط»، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2018.
https://2u.pw/TwCYS

وفي سياق ادّعاء النجاح في محاربة إرهاب «داعش»، أعلن الرئيس بايدن في الآونة الأخيرة مقتل أحد أهم قيادات التنظيم في سورية «ماهر العقّال»، في 13 تموز/ يوليو الماضي. وفي رسالة واضحة للداخل الأميركي خاصة، استعدادًا للانتخابات النصفية، أكد أنّ العملية أوضحت عدم حاجة الولايات المتحدة إلى إرسال الآلاف من القوات في مهام قتالية، لتحديد التهديدات التي تواجهها والقضاء عليها. وفي اليوم نفسه، كشفت وزارة الدفاع الأميركية زيادة عدد المقاتلين السوريين، المدعومين والمدربين من قبلها، إلى 19500 مقاتل من أجل أن يتولوا مهمات، تتركز في معظمها على حماية مراكز الاعتقال التي تضم مقاتلي تنظيم «داعش»، الذين احتجزوا خلال معارك سابقة، أي بزيادة 3500 مقاتل خلال عام 2023، عمّا هو موجود فعليًا [61].

وفي الواقع، أغلب هذه القوات من «قسد» التي تلقت دعمًا أميركيًا على مستويات عديدة، يشمل مستشارين ووحدات نخبة أسهموا في دور مهم في طرد «داعش» من مواقع مهمة، حيث «بدأت تتخلق نظرة أميركا إلى مستقبل سورية، من خلال إيجاد بيئةٍ تسمح بتفكيك سورية وإعادة تركيبها، في سياق تفكيك دول المنطقة الأخرى وإعادة تركيبها كما حصل في العراق» [62]. ومن هنا، نرى أنّ الإدارات الأميركية المتعاقبة تعاملت مع منطقة الشمال الشرقي، بوصفها إقليمًا مستقلًا له شؤونه الإدارية والاقتصادية والسياسية الخاصة، ومن هنا جاء استثناؤه من عقوبات «قيصر» أخيرًا. وحين ترأس أوباما أميركا، سار على درب بوش الابن، بخطة تغيير الأنظمة عن طريق الفوضى، وإثارة النعرات المذهبية والطائفية، من خلال السماح لإيران بمدِّ نفوذها في سورية، مقابل إنجاز الاتفاق النووي معها، وإرضاء لوبي النفط في أميركا. وفي الآن نفسه، اختار الحرب بالوكالة بحيث لا يتعرض الجندي الأميركي للخطر، ولا تكون الخزينة الأميركية مضطرة إلى تحمّل التكاليف الباهظة لمناطق حظر الطيران.

أما السياسات المعلنة، فهي تؤكد على محاسبة النظام على جرائمه ضد الشعب السوري، ودعم العملية السياسية طبقًا لقرار مجلس الأمن 2254. وقد قال نائب مساعد وزير الخارجية: «عندما يتعلق الأمر بإيجاد حل سياسي للشعب السوري، بعد أكثر من عقد من الحرب، كان نظام الأسد دون شك أكبر عقبة أمام التقدم على ذلك المسار». ورأى أن «إحراز تقدم على الجبهة السياسية أمرٌ ممكن. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزامًا قويًا بالحل السياسي للصراع». وقال: إن «التزامنا بتعزيز محاسبة المسؤولين عن الفظائع في سورية، وتحقيق العدالة لضحاياها، ثابتٌ لا يتزعزع. ويظل تعزيز المساءلة واحترام القانون الدولي من أولويات السياسة الرئيسية لهذه الإدارة» [63].

وهكذا، لم يكن الاهتمام بسورية من أولويات الإدارات الأميركية على مدى الإدارات الثلاث، بل إنها تنازلت عنها لروسيا وإيران، واحتفظت لنفسها بدعم «قوات سوريا الديمقراطية/ قسد» لمواجهة تنظيم «داعش» الإرهابي. وكانت الملفات الأخرى في الشرق الأوسط تحظى بالاهتمام الأكبر، وخاصة الملف النووي الإيراني، وأمن إسرائيل والتطبيع العربي معها، وتأمين الطاقة.

---

(61) راجع صحيفة «المدن» الإلكترونية – 13 تموز/ يوليو 2022.

(62) **ميشيل كيلو، «لماذا تعثّر البديل السوري أميركيًا»، صحيفة «العربي الجديد»، 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.**
https://2u.pw/n9TDk

(63) إيثان غولدريتش، «التزام أميركي بمحاسبة المسؤولين عن الفظائع في سورية»، صحيفة «الشرق الأوسط» 19 شباط/ فبراير 2022.
https://2u.pw/c5IxD

ويبدو أنّ التحولات الدولية والإقليمية لا تعكس نفسها بشكل ميكانيكي على صراعات القوى في سورية، فـ«الستاتيكو» القائم منذ أحد عشر عامًا، والمتمثل بالتوافقات الأميركية – الروسية - الإسرائيلية، ما زال قائمًا حتى الآن. وثمة مسافة كبيرة ينبغي قطعها للوصول إلى تصدع هذا «الستاتيكو» السائد في سورية، من أهمّها:

1. مآل الصراع على أوكرانيا، لأنه بناء على ذلك سيتقرر شكل النظام الدولي، ومكانة روسيا فيه بشكل خاص.
2. كيفية تموضع الأطراف الدولية (أميركا، روسيا، الصين، أوروبا)، والإقليمية (إيران وتركيا والعرب وإسرائيل).

وبصورة عامة، كانت السياسات الأميركية حمّالة أوجه، فهي مع الثورة السورية، ولكنها ضد إسقاط النظام، وهي ضد أعمال القتل والتدمير والتشريد التي انتهجها النظام، ولكنها لا تمارس ضغوطًا حقيقية لوقف هذه الأعمال أو الحد منها، وهي مع الحل السياسي لإنهاء هذه الحالة، لكنها لا تضع ثقلها وراء هذا الحلّ.

محاولة تحديد المصالح الأميركية الحالية في سورية

كما ذكرنا سابقًا، تطغى المصالح على القِيم في السياسات الأميركية، إذ إنّ «أميركا أولًا»، عندما تتعارض القيم الأميركية، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع المنفعة والفرص التي يمكن أن تفتح إمكانيتهما سياسة معينة.

وانطلاقًا من طغيان المصالح على القيم، يبدو أنّ أميركا ليست مضطرة إلى إجراء مساومات جادة في سورية، وهي تتعامل مع الكارثة من منطلق ربح زائد تحصّله من روسيا وإيران في مناطق ثانية، أو نوع من إسكاتهما عن المطالبة بمفاوضات متوازنة في قضايا أخرى، بمعنى «تحويل الساحة السورية التي لا تنطوي على قيم استراتيجية مهمة للاستراتيجية الأميركية ولا تملك فيها أصولًا عسكرية مهمة، إلى عامل مساعد لكسب نقاط مهمة في التفاوض مع روسيا وإيران، من دون أن تخسر شيئًا في المقابل في ساحات تفاوضية مهمة» [64].

أي أنّ السياسة الأميركية لا علاقة لها بما أُشيع عن انسحاب أميركي من منطقة الشرق الأوسط، بقدر ما له علاقة بإعادة التموضع بما يخدم الرؤية الأميركية لمصالحها، وتقديرها لدورها في هذه المنطقة، وفقًا لمفهومها عن إدارة الأزمة، والاستثمار في الصراعات الإقليمية، والإدارة من الخلف، واستنزاف القوى الأخرى، الدولية والإقليمية.

وسورية غير مدرجة ضمن أولويات أهدافها، وترتبط كارثتها بعدد من الملفات الإقليمية، ويرجح صانعو السياسات الأميركية أن تكون تبعات وأثمان الانخراط الوازن فيها باهظة ويصعب تعويضها من دولة فقيرة في ثرواتها.

(64) غازي دحمان، «إستراتيجية أميركا الخائبة في سورية»، صحيفة «الحياة»، 5 آب/ أغسطس 2016.

لذلك، لا يعني أميركا مَن يحكم في سورية، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب، أهمها [65]: «أولًا، أنّ هذا البلد لم يكن محسوبًا، طوال العقود السابقة، ضمن دائرة حلفائها التقليديين، لذا فهي لا تشعر بخسارة ما في هذا المكان. ثانيًا، أنّ مصالحها مضمونة بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، سواء كانت مصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية، وهو ما يمكن تبينه من مراجعة السياسات التي انتهجها النظام السوري طوال المرحلة الماضية، بغض النظر عن كل الشعارات أو الادعاءات. ثالثًا، أنّ هذا البلد صغير وفقير الموارد، وتنبع أهميته من موقعه الجغرافي، ومن جواره مع إسرائيل».

ومن المؤكد أنّ ثمة حسابات أميركية في استثمار الصراع السوري لاستنزاف خصومها، مثل روسيا وإيران وتركيا، لإنهاك الدول الثلاث، ماديًا وسياسيًا، والحد من طموحاتها الإقليمية ونهجها التوسعي. وفي هذا السياق، توظف وجودها في شمال شرقي سورية لقطع طريق التواصل البري بين إيران والعراق وسورية ولبنان، بما يحاصر التمدد الإيراني ويضعف محاولاته بناء مرتكزات استراتيجية.

ولا يمكن إغفال أنّ لإسرائيل كلمة قوية في رسم السياسة الأميركية تجاه مستقبل الأوضاع في سورية، أي أنّ أي موقف أميركي «لا يمكنه القفز فوق هموم وحسابات حليفته الاستراتيجية أو تجاوز قلقها من طابع البديل المقبل، في حال كان وزن وتأثير الإسلاميين فيه كبيرًا، وتاليًا حرصها على استمرار النظام السوري القائم، الذي خبرته وحافظ على جبهة الجولان آمنة ومستقرة طيلة عقود» [66].

إنّ الدور الأميركي لا يزال حاسمًا في سورية، من جرّاء ما تملكه الولايات المتحدة من قوة سياسية وعسكرية واقتصادية، تضعها في موقع اللاعب الأول وأحيانًا المقرر لمصير سورية. لكنّ الصحيح أيضًا أنّ سياسة واشنطن لا تحكمها الرغبات والأمنيات، بل تستند إلى المصالح وموازين القوى وضغط الرأي العام ومواعيد الانتخابات. وما يثير الشكوك والقلق حول المستقبل أن الخلافات بين مراكز قوى أميركية تتفاوت حساباتها، كما تتباين فيما تتبعه من طرق في إدارتها للمصالح الأميركية.

وهكذا، يمكن القول إنه ما لم تتخذ أميركا موقفًا حاسمًا من الكارثة السورية، فلن يحدث أي تحوّل نوعي، ولكنّ الصحيح أيضًا أنّ الدور الأميركي يستند إلى المصالح وموازين القوى وضغط الرأي العام، وهنا يبرز دور المعارضة السورية، خاصة من السوريين الأميركيين، في تركيز جهودهم للتشبيك مع القوى المؤثرة في صناعة السياسات الأميركية.

(65) ماجد كيالي، «الاستثمار الأميركي في الصراع السوري»، صحيفة «المستقبل» اللبنانية، 9 آب/ أغسطس 2016.

(66) أكرم البني: ماذا تريد أميركا من سورية؟ مرجع سابق.

خامسًا. استشراف توجهات السياسات الأميركية تجاه سورية

تجربة السوريين تشير إلى تراجع إدارتي أوباما وترامب عن إعلاناتهما في تأييد مطالب الشعب السوري في الحرية والكرامة، مما أطال أمد المقتلة التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها أكبر كارثة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية. واليوم، كي نستشرف توجهات إدارة الرئيس بايدن، ننطلق ممّا هو مؤكد، حيث ستتقدم المصالح الاقتصادية والانتخابية على ما عداها. أي أنّ سياسته لن تخرُج عن النهج الواقعي للسياسة الأميركية، متجاوزًا الالتزامات الأخلاقية والحقوقية التي أعلنها عشية انتخابه، وفي مقدمتها أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ إذ إنّ أولوياته الداخلية ستلعب دورًا كبيرًا في ترتيب توجهاته الخارجية، خاصة أنّ تحدي الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية للكونغرس كبير.

والسؤال هنا: هل يمكن لإدارة بايدن أن تدعو النظام السوري إلى التخلص من النفوذ الإيراني، والاكتفاء بتغيير سلوكه تجاه شعبه؟ وهل يختار بايدن ما فشلت السياسة الروسية فيه حتى الآن، أي إعادة تعويم بشار الأسد؟ أم يستخدم أوراق الضغط الأميركية: السيطرة على شرق الفرات، حيث تتركز منابع الطاقة والثروات الزراعية، وتفعيل ورقة العقوبات «قانون قيصر» ليس على رجالات النظام السوري فحسب بل على كل من يدعمه؟ وهل يدخل الرئيس بايدن فضاء الكارثة السورية ليكتب فصلًا جديدًا فيها، بالترافق مع تحرك نخبة من السوريين الأميركيين لتشكيل مجموعة ضغط على صانعي السياسات، يكون فاتحة خير على الشعب السوري، حين يجري العمل الجدي نحو انتقال سياسي حقيقي من الاستبداد إلى الديمقراطية؟

هنا نجد أنفسنا أمام احتمالين:

الأول: بقاء السياسة الأميركية دون تغيير جوهري، استمرارًا لسياستي أوباما وترامب، خاصة أنّ المفاوضات مع إيران حول الملف النووي ما زالت قائمة بالرغم من تعثرها، وبما أنّ إيران موجودة إلى جانب روسيا في سورية كحلفاء للنظام، فإنّ توقع تبدل الموقف الأميركي حيال الملف السوري يبقى مستبعدًا حاليًا، لأنّ للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران أولوية لدى الإدارة الأميركية، التي تتعرض لضغوط لوبي النفط.

وفي إطار هذا الاحتمال، نشير إلى ما قاله المعلق الأميركي جوش روغين، حيث اتهم الرئيس بايدن بـ«التخلّي عن القيادة في سورية وتسليمها لإيران وروسيا»، وأنه «لم يذكر سورية ولا مرة واحدة، أثناء رحلته التي استمرت أربعة أيام في المنطقة»، مؤكدًا أنه بدون تحرك دبلوماسي بقيادة أميركية «ستظل سورية المصدر للاجئين والإرهاب والمخدرات وعدم الاستقرار» [67].

وفي الواقع، لم تستثمر إدارة بايدن -حتى الآن- أي جهد في الملف السوري، وفي التصريحات العلنية حددت ثلاثة أهداف: هزيمة تنظيم «داعش»، ودعم وقف إطلاق النار، والتأكد من وصول المساعدات الإنسانية. يضاف إلى ذلك الدعم اللفظي للحل السياسي طبقًا للقرار 2254، وعدم دعم التطبيع العربي مع نظام الأسد.

(67) نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، راجع صحيفة «القدس العربي» – 21 تموز/ يوليو 2022.

ولم تكن الكارثة السورية مطروحة على جدول أعمال قمّة جدة، التي حضرها الرئيس الأميركي وقادة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن والعراق، إلا على أرضية مصالح الدول المتدخلة في سورية، خاصة إيران. ولا يلغي هذا الإهمال ما ورد في نص البيان الختامي عن «ضرورة تكثيف الجهود للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بما يحفظ وحدة سورية وسيادتها، ويلبّي تطلعات شعبها، بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 2254. وأهمية توفير الدعم اللازم للاجئين السوريين، وللدول التي تستضيفهم، ووصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق سورية».

والاحتمال الثاني: الإقلاع عن منهج إدارة الأزمة السورية والانخراط أكثر فيها، إذ قد يدفع الغزو الروسي لأوكرانيا إدارة بايدن إلى الضغط على الإدارة الروسية وتكبيدها خسائر ودفعها للتوجه نحو الحل السياسي للمسألة السورية، طبقًا لقرار مجلس الأمن الدولي 2254، بمضامينه كافة؛ إذ هناك احتمال كبير بأن تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على إشغال روسيا في الدول المتدخلة فيها، لتعميق المأزق الروسي، وهنا تحضر سورية بصفتها خيارًا مناسبًا جدًا، حيث إنّ فيها قواعد عسكرية روسية جوية وبرية وبحرية وشركات أمنية ومصالح اقتصادية، وفيها كذلك بنية عسكرية وسياسية للمعارضة، وهذه يمكن إعادة تنشيطها، بهدف إزعاج الوجود الروسي وتكبيده مزيدًا من الخسائر، وهذا الاحتمال، في حال تحوّله إلى سياسة وخطط أميركية، يُعَد فرصة أمام المعارضة السورية لاستعادة بعض دورها وقرارها[68].

ومما يجعل هذا الاحتمال ممكنًا، التصريحات المتواترة لمسؤولين أميركيين حول الوضع في سورية، فمثلًا قال نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المشرق والمبعوث الأميركي الخاص لسورية: «أعتقد أنه بعد 11 عامًا من الحرب، لم تتم معالجة أي من الأسباب التي أدت إلى ذلك، فكل الطلبات المشروعة والمحقة التي طالبت بها الغالبية الساحقة من السوريين منذ عام 2011 لم يتحقق منها شيء على الإطلاق، بل تفاقمت أكثر. فما يزال الحال على ما هو عليه منذ أن انتفض السوريون ضد النظام الذي كان يحرمهم من جميع حقوقهم ومن كرامتهم، وما حدث علاوة على ذلك هو أنّ النظام ارتكب جرائم قتل جماعي بأسلحة دمار شامل، ولديه أيضًا أكثر من 200 ألف سوري، معتقلون في السجون ومصيرهم مجهول» [69].

ولعلَّ تفاعلات الغزو الروسي لأوكرانيا تدفع إدارة بايدن، التي تمتلك نفوذًا على مختلف الأطراف المؤثرة في الصراع السوري، للعمل الجدي من أجل إطلاق عملية سلام حقيقية تفضي إلى عملية انتقال سياسي في سورية. ومن أجل تحقيق ذلك، قد تتجه إدارة بايدن إلى تنشيط دبلوماسيتها لإعادة بناء تحالف أصدقاء سورية، بهدف زيادة الضغط على روسيا للقبول بحل سياسي، يضمن تطبيق القرار 2254 بكل مضامينه، خاصة بعد فشل مساري آستانة وجنيف.

ومن جهة أخرى، فإنّ الترابط بين الملف السوري والملفات الأخرى، التي كانت مدرجة على جدول أعمال قمة جدة، قد يساعد في تحريك الملف السوري، وخاصة العلاقة مع إيران وروسيا اللتين تحتلان أولوية لدى إدارة بايدن، في الوقت الذي تعتبران لاعبين رئيسين في سورية. وتدرك إدارة بايدن أنّ استمرار سورية كدولة

(68) مركز حرمون للدراسات المعاصرة، «احتمالات تطور الوضع السوري على ضوء الغزو الروسي لأوكرانيا»، 11 نيسان/ أبريل 2022، https://2u.pw/kTQyo

(69) مقابلة سامر العاني مع جويل رايبورن: روسيا أفشلت «خريطة طريق» أميركية لفرض حل سياسي في سورية، موقع «تلفزيون سوريا»، 2 آذار/ مارس 2022.

فاشلة قد يترتب عليه تداعيات خطيرة، مثل تجدد الصراع المسلح، وتدفق موجات جديدة من اللاجئين إلى الدول المجاورة، وتوفير أرضية خصبة للمنظمات المتطرفة.

ولا شك أنّ الولايات المتحدة الأميركية لاعب رئيسي في الحرب السورية، ليس لأنّ لها جنودًا على الأرض وتمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي فقط، بل لأنها القوة الأكبر التي تستطيع التعاطي المجدي مع سياسات روسيا وإيران بفاعلية في سورية، ولأنّ سياستها تحدد إلى حدٍّ بعيد سياسات عدد من دول المنطقة وتحدد سياسات أوروبا، وهذا يعني أنّ مقاربة هذه السياسة ودورها في الحرب السورية أمرٌ ضروري لفهم مآلات الصراع، والبحث عن سبل التأثير الممكنة في السياسة الأميركية تجاه الصراع في سورية.

وهذا الترابط بين قضايا المنطقة، فضلًا عن منعكسات الحرب في أوكرانيا، قد يسهم في دفع واشنطن إلى زيادة اهتمامها بالوضع في سورية، لكن ليس إلى الدرجة الكافية للوصول إلى حلول سياسية أو حسم ميداني. ومن هنا، يقع على عاتق السوريين أنفسهم أخذ زمام المبادرة، لإعادة وضع القضية السورية على جدول الاهتمام الدولي.

سادسًا. دور السوريين الأميركيين في العمل على التشبيك مع المؤسسات المؤثرة في صنع السياسات الأميركية

لا يمكن النجاح في دوائر القرار الأميركية بدون وجود لوبي فاعل ومتجانس، وقد لمس الأميركيون من أصول سورية هذا الأمر، عند قرعهم لأبواب المؤسسات الأميركية مطالبين بدعم ثورة الشعب السوري [70].

منذ اندلاع الثورة السورية، كان الناشطون السوريون الأميركيون في مقدمة المتفاعلين مع الحدث الجاري في بلدهم الأم، حيث اشتهرت الاعتصامات السورية في واشنطن ونيويورك بعددها الكبير، وكان المنظمون لها منظمات ضعيفة التمويل والخبرة آنذاك، ولعل أبرزها المجلس السوري الأميركي [71]. وكان لتصاعد الحراك الشعبي السوري دور في دفع الآلاف من السوريين المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية للانخراط في أي تظاهرة أو اعتصام أو ندوة تتناول سورية، فباتت التظاهرات السورية بين عامي 2011-2014 من أضخم التظاهرات التي تنظمها الجاليات المهاجرة في الولايات المتحدة، وأسهم في تنامي تلك التظاهرات روح التعاضد التي وفّرها الإعلام الأميركي، ونزعة بعض السياسيين الأميركيين الداعمين لثورات الربيع العربي.

إلا أنّ الربيع السوري كان مختلفًا عن الربيع العربي، ففي سورية تحولت الثورة السورية إلى حالة «حرب أهلية»، وفي كثير من دوائر القرار، كانوا ينظرون إلى الحرب الأهلية السورية على أنها حرب دينية ضمن لوحة النزاع «السنية - الشيعية» التي غزت الشرق الأوسط.

وفي الواقع، لم تعمل أميركا على إيجاد حل للكارثة السورية، إنما عملت لإطالة أمد الحرب، وقد ظهر ذلك جليًا في محطات عدّة، من أهمها موقف إدارة أوباما من استخدام النظام للكيمياوي في الغوطة الشرقية، والموقف من الجيش الحر، وغض النظر عن الدور الإيراني والتدخل العسكري الروسي، وكان من نتيجة ذلك ظهور فئة من المثقفين السوريين الأميركيين تنظر بعين الشك تجاه السياسة الأميركية. وقد استطاعت هذه الفئة احتضان كثير من السوريين الأميركيين، وحوّلتهم من جماعة بشرية ضاغطة، سياسيًا واجتماعيًا، إلى جماعة محبطة تمتهن ثقافة التشكيك والمؤامرة، فتقلصت حجم التظاهرات السورية، وتحوّل النشاط السوري المعارض إلى نشاط نخبوي، حيث أصبح تعداد المشاركين في ذكرى الثورة السورية لا يتجاوز مئتي ناشط وناشطة في العام 2022، بينما كان عددهم يتجاوز سبعة آلاف متظاهر في السنوات الأولى للحراك الشعبي السوري.

طبعًا، تقلّصُ العدد هذا لم يكن بسبب المشككين فقط، بل بسبب انقسام آراء المعارضين السوريين الأميركيين سياسيًا تجاه الشأن السوري، فكثير من السوريين الأكراد المقيمين في الولايات المتحدة وجدوا في خطاب المعارضة الرسمية عامل إقصاء لمشروع «الإدارة الذاتية» الذي طالما عملوا عليه، أيضًا كثير من

(70) راجع الملحق رقم (2): شركات العلاقات العامة، وبنك الأهداف، وفكرة اللوبي السوري.

(71) Syrian American Council : https://bit.ly/3QwkGxn

السوريين المسيحيين فضلوا عدم الاندماج بالتظاهرات مع بروز أصوات تروج للثورة السورية على أنها ثورة سنية، وليست ثورة سورية وطنية.

ولعلَّ أهم عامل في تقليص المشاركة الشعبية للأنشطة السورية المعارضة، هو أنّ كثيرًا من السوريين الأميركيين لم يتخيلوا أنّ النظام السوري سيستمر في الحكم لأكثر من أحد عشر عامًا، لذا قرر البعض منهم عدم المشاركة في الاحتجاجات المطالبة برحيل الأسد، رغبة منهم في زيارة سورية من جديد واللقاء مع أهلهم.

الملاحق:

الملحق رقم (1):

1. شهادة العميد الركن أحمد رحال

غرفتا (الموك) و(الموم) وأثرهما على الحراك المسلح للثورة السورية

إنشاء غرف العمليات الدولية المشتركة (الموك والموم) تم نتيجة خطأ كارثي ارتكبه الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، في مؤتمر «أنطاليا»، من 4 إلى 8 كانون الأول/ ديسمبر 2012، الذي قضى بفصل الحراك المسلح عن الحراك السياسي، في سابقة لم تحصل في أي ثورة على مرِّ التاريخ.

نتيجة المؤتمر، أُوكلت مهمة قيادة الحراك المسلح إلى مجلس عسكري معظمه من المدنيين، وسريعًا تم القضاء على المجلس العسكري وتهميشه وتوظيفه فقط لشرعنة طلبات الائتلاف وغرفتي الموك والموم، ومن ثم أُلحق بغرفتي الموك في عمّان/ الأردن، وغرفة الموم بأنقرة/ تركيا. حيث كان فيها 13 جهاز استخبارات عربيًّا وإقليميًا وأوروبيًا، بقيادة الاستخبارات الأميركية.

وتشكلت الغرفتان في أواسط العام 2012، بشكل أولي، إلى أن بدأت العمل بشكل رسمي في العام 2013. وضمت الغرفتان، مع بداية تشكيلهما في العام 2012، المجالس العسكرية للجيش الحر، مع دعم محدود، قبل أن يتوسع عملهما منذ العام 2013، بعد ضمّ نحو 100 فصيل عسكري في الجبهتين الجنوبية والشمالية بتعداد يقارب 60 ألف مقاتل. وتوسع الدعم الخجول تدريجيًا عبر تسليح الفصائل بمضاد المدرعات الأميركي «التاو»، ومن ثم بالراجمات البعيدة «بي 21»، وكانت هناك قناعة أن «الغرفتين لم تكونا داعمتين حقيقيتين للمعارضة على الأرض، إذ دائمًا ما كانتا ترسمان الخطوط العريضة والحُمر، ولطالما أعاقتا وحدة الجيش السوري الحر».

إنّ المهمّة التي أوكلت إلى تلك الغرف هي توحيد أقنية الدعم الدولي لدعم الحراك المسلح للثورة السورية وضبط استخدام السلاح كي لا يذهب إلى تنظيمات متطرفة وإرهابية، لكن الأمر على أرض الواقع كان مختلفًا.

من حيث المبدأ، لا يمكن لغرف عسكرية مختصة بالسلاح، كالموك والموم، أن توكل مهمتها إلى ضباط أجهزة استخبارات، بل كان يجب لتلك الغرف أن يعمل فيها ضباط تكتيك عسكري واختصاصات عسكرية وليس استخباراتية، إلا إذا كانت المهمة هي ضبط الحراك المسلح والتحكم فيه وليس دعمه.

ما كان يحصل في تلك الغرف أنّ الدول العربية الداعمة تقوم بشراء السلاح ووضعه بعهدة الاستخبارات الأردنية، بالنسبة إلى غرفة الموك، ولدى مخازن الاستخبارات التركية، بالنسبة إلى غرفة الموم، وتقوم بتسليمها وفقًا للأوامر التي تصدر عن غرف الموك والموم.

إنّ الطريقة التي كانت تعمل فيها هي استلام طلبات احتياجات الفصائل، مع خطط المعارك التي تنوي الفصائل القيام بها، تقوم قيادة تلك الغرف بدراسة الطلبات، ثم طلب أصحاب الطلبات والنقاش معهم بمواقع وأسباب الصرفيات، فتوافق على ما يخدم أجنداتها، وترفض الطلبات التي لا تتوافق مع خططها وتوجهها، وهكذا باتت تلك الغرف تتحكم في جبهات القتال، وتتحكم في فتح المعارك وإغلاقها ومحاور عملها، تستبعد القائد الذي لا يعجبها، وتقرّب من يخدم توجهاتها، وباتت متحكمة في إيقاع الحراك المسلح، فتضعفه إذا ما أرادت للنظام أن يتقدم لتمنع سقوطه، وتعيد الدعم للفصائل، إذا ما أرادت وقف زخم تقدّم النظام. وقد أُوقف العمل بغرفتي الموك والموم في نهاية عام 2017.

2. شهادة العقيد عبد الجبار عكيدي

طغت السلبيات على تشكيل غرفة العمليات المشتركة (موم، موك)، وتتمثل هذه السلبيات بما يلي:

1. كان تواصُلها مع الفصائل العسكرية المنضوية تحت لوائها يتمّ من دون التنسيق مع المؤسسات السياسية والعسكرية للثورة، بل إن قادة الفصائل المدعومة من الغرفة لم يقيموا أي اعتبار لهذه المؤسسات.

2. لم تكن مساعدات الغرفة بهدف إسقاط النظام، ولكنها كانت بهدف جعل سورية ساحة صراع دون منتصر، لتحقيق مكاسب سياسية تخدم مصالح الدول المشكلة للغرفة.

3. إفساد كثير من قادة الفصائل، الذين اهتموا بتكوين إمبراطوريات مالية، مقابل تثبيت الجبهات وعدم فتح معارك مع النظام.

4. التنافس بين قادة الفصائل على ضمّ أعداد كبيرة من المقاتلين إلى فصائلهم، للحصول على دعم أكبر، ما أدى الى اختراقات أمنية كبيرة بين صفوف تلك الفصائل.

5. انتفت صفة السرية عن خطط العمليات العسكرية ضد «داعش» أو النظام، بسبب مشاركة مندوبي الدول في وضع تلك الخطط، بل فرض رؤيتهم على مسارها.

6. ابتلاع «جبهة النصرة» لأغلب الفصائل المدعومة من الموم في الشمال، من دون أن تتخذ قيادة الغرفة أي إجراء.

7. بعد تشكيل غرفتي الموم والموك، لم تحقق فصائل الجيش الحر أي انتصار يذكر أو تقدم على الأرض، بل كان التقدم لصالح قوات النظام والميليشيات الإيرانية.

الملحق رقم (2):

1. شركات العلاقات العامة[72]

تمتاز شركات العلاقات العامة بقدرتها على تنظيم الخطاب الإعلامي، وتحسين السمعة، بالإضافة إلى فتح قنوات العمل المغلقة، وهذا تمامًا ما تحتاج إليه عموم المنظمات السورية الأميركية التي تعمل ضمن نطاق 501(3)(C)[73] أو في نطاق 501(4)(C)[74]، فالكوادر الوظيفية لهذه المنظمات محدودة الخبرات في المجال الإعلامي، وهذا ما نراه عند تصفح مواقعها الإلكترونية، كما تفتقر تلك المواقع إلى الكمّ الخبري المشارك بكثافة عبر وسائل التواصل الاجتماعية، وفعليًا حلّ هذا الأمر ممكن عبر الاعتماد على خوارزميات بعض شركات العلاقات العامة، وهذا الأمر مسموح قانونيًا، وتعتمده العديد من الشركات والمنظمات غير الربحية، حيث نرى في الولايات المتحدة نحو 53.617 شركة علاقات عامة عاملة[75]، وهذا الرقم الكبير من شركات العلاقات العامة هو دلالة واضحة على اعتماد الشركات الأميركية، وحاجتها إلى من يدير عملها الإعلامي والترويجي بطريقة احترافية، وهذا بالحقيقة جزء من حالة التخصص المؤسساتية.

من هنا، على المنظمات الأميركية السورية أن توظف شركات علاقات عامة، تقوم بوضع بنك أهداف تسعى من خلاله لاستمالة الشخصيات غير المتحمسة لإزاحة الأسد عن السلطة في دمشق، نحو خطابها الراغب في عملية انتقال سياسي نحو سورية عادلة وديمقراطية.

وما يميّز شركات العلاقات العامة عن المنظمات غير الربحية، أو حتى عن المؤسسات الإعلامية، أنّ داخل مجالس إدارة تلك الشركات شخصيات تمتلك «التصريح الأمني»، ممّا يجعلها مصدر ثقة في دوائر القرار الأميركية مثل الكونغرس ومجلس الشيوخ أو حتى البنتاغون، وهذا يسمح لها بإبرام عقود رفيعة المستوى مع الحكومة، ليقين الحكومة من ولاء تلك الشركات للأمن القومي الأميركي، أيضًا يسمح هذا الأمر لتلك الشركات بتنظيم لقاءات رفيعة المستوى بين زبائنها والهيئات الحكومية الأميركية، وبالتأكيد، تمتلك تلك الشركات في مجالس إداراتها أسماء معروفة في المجال الإعلامي، مما يسهّل عملية الاتصال مع المنافذ الإعلامية المهمة لهدف تحسين الصورة للعميل، ومشاريعه.

إنّ الكلفة المالية العالية لشركات العلاقات العامة قد تجعل عملية الارتباط معها محدودة بمشاريع

(72) Public Relation: A PR firm will handle the reputation of your company through owned, earned, and paid communications. Typically, public relations firms handle messaging to the press. The main goals of a PR firm are brand awareness and reputation management.
تتعامل شركة العلاقات العامة مع سمعة شركتك أو منظمتك، من خلال صياغة الرسائل إلى الصحافة. وتُسهم في نشر الوعي بالعلامة التجارية وإدارة السمعة.

https://bit.ly/3zCczZm

(73) 501(c)(3) organizations are prohibited from engaging in any political campaign intervention activities.

(74) 501(c)(4) organizations may engage in political campaign intervention activities so long as such activities do not represent their primary activity.

(75) https://bit.ly/3Q7w4A1

محددة، ولكنّ ذلك لن يجدي نفعًا، لذا على المعارضة السورية إيجاد بدائل مادية دائمة لشركات العلاقات العامة كي تنجح الأخيرة في زرع ثقافة تأثير سياسية في دوائر القرار الأميركية.

2. بنك الأهداف

التنوع الكبير لشركات العلاقات العامة هو أمر مفيد، ولكنه في الآن ذاته أمر مرهق، فأي منظمة تسعى لتوظيف شركة علاقات عامة، عليها في البداية دراسة شركات العلاقات العاملة في الشأن السياسي، وخصوصًا الشركات التي تمتلك صلات طيبة مع وسائل الاعلام الأهم في الولايات المتحدة، مثل: (نيويورك تايمز، الولاستريت جورنال، فوكس، سي إن إن، إن بي سي...)[76]. ومن الضروري البحث عن شركات العلاقات العامة، التي تمتلك صلات طيبة مع الجامعات الأميركية المعنية بالأبحاث والعلوم السياسية والإنسانية، مثل جامعات (كولومبيا، جامعة نيويورك، جامعة مدينة نيويورك، برينستون، يال، هارفورد...)[77].

أيضًا، يجب تنويع شركات العلاقات لضمان الموازنة في تأثيرها في قرار مراكز التفكير الجمهورية والديمقراطية في آن واحد، وإلا حصل اصطفاف سياسي يعطل مشروع اعتبار الأسد خصم للولايات المتحدة الأميركية.

وهذا بالتأكيد يتطلب وجود دعم مالي مستمر، وفعليًا المنظمات الأميركية السورية لا تمتلك هذه الموارد، فجلّها تعتمد على التبرعات من السوريين الأميركيين، وحجم هذه التبرعات بالكاد يغطي الأجور الوظيفية والمكتبية لهذه المنظمات، من هنا على المعارضة السورية البحث بجدية لخلق بنية مالية دائمة في عملها، على أن تتشارك في عملها مع المنظمات السورية الأميركية في خلق لوبي سوري منظم العمل والهدف.

طبعًا، بعض الحكومات المساندة لقضية الشعب السوري لديها علاقات عمل وظيفية مع العديد من شركات العلاقات العامة في الولايات المتحدة، لذا من الممكن أن تطالب المعارضة السورية من تلك الحكومات أن تساعدها في الترويج الإعلامي والسياسي لخلق رأي عام مؤازر لمطالب الشعب السوري بالتغيير، وهذا بالتأكيد سيخدم أجندات تلك الحكومات، إن كانت جدية في مشروعها لتحقيق انتقال سياسي في سورية استنادًا إلى قرار مجلس الأمن 2254[78].

3. فكرة اللوبي السوري

توضّح لدى السوريين الأميركيين، ولدى عدد من المثقفين السوريين اللاجئين، أنّ التظاهرات الشعبية مفيدة، ولكنها ليست مؤثرة تبعًا للثقافة السياسية الأميركية، التي تعتمد على الحوار السياسي المباشر مع أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ، في محاولة لإقناعهم بضرورة تحييد الأسد عن السلطة. ولنجاح هذا الأمر، كان من الضروري تنظيم لوبي سوري يدعم هذا التوجه، وهذا اللوبي -بالتأكيد- كان بحاجة إلى التنظيم والتعبئة، من أجل ضمان استمرار تمويله ودوام عمله.

(76) New York Times, Washington Post, Wall Street Journal, Fox, CNN, NBC

(77) Columbia University, NYU, CUNY, Princeton University, Yale University, Harvard University

(78) https://bit.ly/3BOcgNv

قانونيًا، إن مشروع لوبي سوري ضمن الأراضي الفيدرالية الأميركية يتطلّب وجود منظمة غير ربحية تندرج ضمن التصنيف 501(4)(C)[79]، ويسمح لهذا النوع من المنظمات التعاطي السياسي في ما يخص الحملات ولقاء السياسيين والعمل على تغيير السياسات، ولا يسمح هذا الترخيص للمنظمة بإقامة حملات جمع أموال، كي لا تؤثر تلك الأموال في القرار السياسي السيادي الأميركي[80].

وكانت المعضلة أنّ غالبية المنظمات السورية الأميركية غير الربحية لا تمتلك إلا ترخيص 501(3)(C)[81]. وهذا الترخيص يسمح للمنظمة بقبول التبرعات المالية، ولكنه يمنعها من تنظيم أنشطة داخل الأروقة السياسية الأميركية.

بُعيد انتخاب الرئيس دونالد ترامب عام 2016، ظهرت خلافات ومشاحنات عديدة بين الجمهوريين والديمقراطيين، وانعكس ذلك على السوريين الأميركيين، مما دفع بعضهم إلى تأسيس منظمات ضغط جديدة، تحمل الترخيص 501(4)(c)، وهي: «أميركيون من أجل أميركا آمنة»[82]، و«أميركيون من أجل سورية حرة»[83]. وأسهمت منظمات أميركية سورية عدة، عبر التنسيق مع هذه المنظمة، في تنظيم زيارات لمجموعة من أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ، وتكررت تلك اللقاءات دوريًّا، كل عام، في ذكرى الثورة السورية في شهر آذار/ مارس، باستثناء عامي 2020-2021، إذ أغلقت المؤسسات الحكومية الأميركية أبوابها بسبب انتشار جائحة كورونا.

وأصبح لكل من هذه المنظمات صلاته الخاصة مع بعض السياسيين الأميركيين، بقطبيهم الجمهوري والديمقراطي، وهذا بالتأكيد كان عاملًا مسهمًا في إيقاف غزو النظام السوري، مدعومًا من الاتحاد الروسي، لمحافظة إدلب، إبان حكم الرئيس دونالد ترامب.

بعيدًا عن منظمات واشنطن، كانت هناك أنشطة فردية من الناشطين الأميركيين السوريين، كلٌّ في ولايته، حيث أُرسلت رسائل ضغط إلى مكاتب ممثلي الكونغرس، وشُرحت في تلك الرسائل معاناة الشعب السوري، ودُعِّمت العديد من تلك الرسائل بمقاطع فيديو توضيحية للكارثة السورية، وبالتأكيد، تلك الأنشطة كانت جيدة، ولكنها لم ولن تكون مؤثرة بشكل نافذ إلا عبر تشكيل مؤسسات ضغط في مناطق جغرافية عدة داخل الولايات المتحدة، لتعكس الثقل السياسي والسكاني، والتمثيل الانتخابي للجالية السورية الأميركية، وهو ما يبحث عنه أعضاء الكونغرس والمرشحين لنيل المقاعد التمثيلية لمواطني الولايات المتحدة الأميركية.

---

(79) 501(c)(4) organizations may engage in political campaign intervention activities so long as such activities do not represent their primary activity.

(80) Comparing 501(c)(3) vs. 501(c)(4) for Nonprofit Startups/ pril 26, 2017 by Gene Takagi Category:IRS & FEDERAL TAX ISSUES, STARTING A NONPROFIT/ https://bit.ly/3A5V5pm

(81) 501(c)(3) organizations are prohibited from engaging in any political campaign intervention activities.

(82) Citizens for a Secure and Safe America (C4SSA): https://c4ssa.org/

(83) Americans for a Free Syria: http://freesyria.org/

على هذا الأساس، اجتمعت 22 شخصية سورية في مبنى بلدية «بروسبيكت بارك»، يوم 9 شباط/ فبراير عام 2020[84]، ليتناقشوا حول الخطوات العملية التي تدفع مشروع اللوبي السوري للنجاح في منطقة الساحل الشرقي الشمالي، الذي يضم ولايات (نيويورك، كونيكتيكت، نيوجرسي، ماساشوستس، بنسلفانيا)، وتبع هذا الاجتماع اجتماعان آخران، وأقرّ الجميع ضرورة تأسيس منظمة غير ربحية 501((C 3))، تكون مهمتها جمع كل السوريين في هذه الولايات، لتأسيس نادٍ يناقشون فيه هموم ومشاكل الوطن السوري، وقد أبصر النور بداية عام 2021، فكانت منظمة «طريق الحرية السوري»[85].

هذه النشاطات حمّست بعض المنظمات السورية الأميركية لتشكيل لوبي من المنظمات، فكان اللقاء التحضيري الأول في تشرين الأول/ أكتوبر 2021، وحضر الاجتماع عشر منظمات، وتمّ تأسيس لوبي من سبع منظمات، وهي: (أميركيون من أجل سورية حرة، باك سورية الحرة، كايلا باك، دعم العدالة، رجال الدين من أجل سورية، المجلس السوري الأميركي، والمنتدى السوري)[86]. وفعليًا، كان هدف هذا التجمع إنتاج خطاب سوري جامع يوحّد التوجه، أمام إدارة الرئيس جو بايدن الساعي منذ وصوله للبيت الأبيض لإعادة إبرام الاتفاق النووي مع إيران.

من هذا الواقع، نرى نشاطًا منوّعًا للسوريين الاميركيين، إلا أنّ هذا النشاط يتضارب في بعض الأماكن، بسبب الخلافات السياسية بين السوريين؛ فالبعض يُصرّ على عروبة الدولة السورية، في حين لا يرى البعض الآخر مشكلة في تسمية «الجمهورية السورية» بدون إضافة كلمة «العربية». وهناك، أيضًا، من يدعو إلى الدولة السورية الفيدرالية، في حين يصرّ آخرون على الدولة المركزية، وفي مكان آخر يطالب كثير من السوريين الأميركيين الليبراليين بعلمانية الدولة السورية، عبر إقرار نصّ تشريعي يطالب بفصل الدين عن الدولة، بينما يصرّ الإسلاميون على التهرّب من هذا الطرح، عبر اعتماد وصف الدولة الديمقراطية المدنية.

وبعد تواصل عدد كبير من السوريين الأميركيين مع عدد من النواب الأميركيين، حول دور النظام السوري في تصدير حبوب الكبتاغون في الشرق الأوسط، جاء مشروع قرار في 2018 من قبل النائبين: فرينش هيل «جمهوري» من ولاية أركانسس، وبرندان بويل «ديمقراطي» من ولاية بنسلفانيا[87]، لضرورة تفعيل الحكومة الأميركية كلّ ما يلزم لتعطيل المستوى الصناعي لإنتاج المخدرات في سورية، إلا أنّ مشروع هذا القرار لم يمرّ حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، بعد أن أجرى عليه تعديلًا النائبُ فرينش هيل، وحينها نال موافقة 316 صوتًا من أصل 435 صوتًا في مجلس النواب، على أن يُعرض على مجلس الشيوخ، ومن ثم على الرئيس بايدن، إلا أنّ مشروع القرار لم يقرّ كملحق ضمن موازنة وزارة الدفاع، كما حصل في قانون قيصر سابقًا.

وبعد تزايد شكوى دول عدة (السعودية، الأردن، إيطاليا..) من وصول شحنات الكبتاغون إليها من سورية؛ تحرك ناشطون سوريون أميركيون، فسعى النائب هيل من جديد لإعادة صياغة نص القرار وتقديمه بشكل

(84) محضر الاجتماع الحواري الأول لتأسيس للوبي السوري في الولايات المتحدة الأميركية:
https://bit.ly/3JFnzcI

(85) Syrian Freedom Path: https://www.sfpath.org/

(86) https://bit.ly/3p0pjno

(87) https://bit.ly/3PlGPxv

مستقل إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، في أواخر تموز/ يوليو الماضي، يدعو فيه الإدارة إلى تطوير وتطبيق استراتيجية لتفكيك شبكات الاتجار التابعة للنظام السوري، من خلال وضع استراتيجية تعاون وتنسيق مع مختلف الوكالات الأميركية، لمساعدة الدول الصديقة المتضررة من تجارة الكبتاغون.

وإذا ما تم تمرير هذا القرار في الكونغرس ووقّعه الرئيس، فسينعكس ذلك على الأرض بزيادة الجنود الأميركيين في سورية، كما سيؤدي إلى زيادة التعاون الاستخباري والتدريبي، بين أميركا والدول التي تمتلك حدودًا برية مع سورية، وقد يؤدي إلى تنفيذ عمليات عسكرية لتدمير مصانع تصنيع حبوب الكبتاغون، إضافة إلى سلسلة من العقوبات التي ستشمل عموم الوسطاء الموردين لهذه الحبوب، التي تهدد أمن واستقرار الدول الحليفة لأميركا.

المراجع:

- برهان غليون: عطب الذات (وقائع ثورة لم تكتمل، سورية 2011 – 2012)، الشبكة العربية للأبحاث والنشر – بيروت، ط2 2020.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: تطور الموقف الأميركي من النظام السوري (من دعوات الإصلاح إلى التفاوض)، الدوحة – نيسان/ أبريل 2015.
- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: حول الاتفاق الروسي – الأميركي لوقف الأعمال العدائية في سورية، إسطنبول 23 شباط/ فبراير 2016.
- مركز حرمون للدراسات المعاصرة: الانتخابات الأميركية وتداعياتها المحتملة على المسألة السورية - 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: **هل ترسم الضربة الصاروخية مسارًا أميركيًا جديدًا نحو سورية؟** - 9 نيسان/ أبريل 2017.
- مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: الرقة ما بعد التنظيم (قراءة تحليلية في المآلات وإعادة الإعمار)، إسطنبول 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017.
- المرصد الاستراتيجي: أثر انحسار الدور الأميركي في تعزيز الهيمنة الروسية – الإيرانية على سورية، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2017.
- مركز حرمون للدراسات المعاصرة: **الاستراتيجية الأميركية الجديدة: أقوال بانتظار أفعال – شباط/ فبراير 2018.**
- مركز جسور للدراسات: حول انسحاب الولايات المتحدة الأميركية من سورية، إسطنبول، تشرين الثاني/ نوفمبر 2019.
- موقع الجمهورية: **تحولات الوجود العسكري الأميركي في سورية – 6 كانون الأول/ ديسمبر 2019.**
- رسلان عامر: عشر سنوات من السياسة الأميركية في سورية.. ماذا في الكواليس؟ - موقع مركز حرمون للدراسات المعاصرة 19 آذار/ مارس 2021.
- تشارلز ليستر (معهد الشرق الأوسط): التجميد والبناء (مقاربة استراتيجية للسياسة في سورية)، ترجمة: أحمد عيشة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة 9 أيار/ مايو 2022.
- مالك ياسين: كيف تؤثر حرب أوكرانيا في الأزمة السورية – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2 حزيران/ يونيو 2022.

- موقع بريتنكا، مراكز الفكر بقلم ستيلا لادي Britannica, think tank, By Stella Ladi:
https://bit.ly/3x6uEgO

- تقرير (دعوة للعمل: النظام السوري الذي لم ينفجر وانعكاساته) المنشور في آذار/ مارس 2022، مركز كارتر.
https://bit.ly/3arDuhl

- مايكل يونغ هو محرر الديوان ومحرر أول في مركز مالكولم إتش كير غارنيغي للشرق الأوسط.
https://bit.ly/38Rjt3w

- مادة (نهاية الهيمنة)، المنشورة يوم 21 آذار/ مارس 2022، بقلم: مايكل يونغ، مركز كارنيغي
https://bit.ly/3tgvF4C

- فيلم «هل تهاجر الطيور»، معهد أتلانتيك:
https://bit.ly/3tg1xGx

- ورقة بحثية لجمانة قدور بعنوان (اليوم التالي: توقع المشاكل في حال انسحاب الولايات المتحدة من سورية)، منشورة بتاريخ 18 آذار/ مارس 2022:
https://bit.ly/3meNIo3

- دراسة «كيفية الحفاظ على الحكم الذاتي لشمال شرق سورية»، بقلم فنري فابريس بالونش، المنشورة يوم 15 آذار/ مارس 2022:
https://bit.ly/3x4tbrj

- براين مايكل جنكينز Jenkins Michael Brian هو كبير مستشاري رئيس مؤسسة RAND، ومؤلف للعديد من الكتب والتقارير عن مواضيع تتعلق بالإرهاب.

- دراسة خطة سلام سورية «أربعة أجزاء»، مركز راند، الباحثين: جيمس دوبينز، جوردن فليب ومارتيني جيفري.

- الجزء الأول:
https://bit.ly/3mfKxws

- الجزء الثاني:
https://bit.ly/3GPc80S

- الجزء الثالث:

https://bit.ly/3NTqVtL

- الجزء الرابع:

https://bit.ly/3zhQZea

- تقرير «القوة الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية» بقلم: (بيكا واسير، ستيس ل.بيتيوهان، جيفري مارتيني، ألكسندرت. إيفينس، كارل ب. مويلير، ناثانيل ايدنفيلد، غابريل تاريني، رايان هابيرمان، جالين زيمان)، مركزراند، 2021.

https://bit.ly/3GPdnNA

- تقرير: الهول: أزمة النزوح هي بمثابة صندوق بارود يمكن أن يؤدي لإشعال داعش) بقلم الباحثة منى يعقوبيان، يوم 11 أيار/ مايو 2022:

https://bit.ly/3atsXCj

- مقارنة بين المنظمات الأميركية، بقلم جين تاكاجي، ٢٦ ابريل/ نيسان 2017:

/https://bit.ly/3xfY6C7

- محضر الاجتماع الحواري الأول لتأسيس للوبي السوري في الولايات المتحدة الأميركية، في مبنى بلدية «بروسبيكت بارك» يوم 9 شباط عام 2020:

https://bit.ly/3NR4Iwn

- قرار مجلس الأمن 2254، الأمم المتحدة:

https://bit.ly/3xr3EKt

- مشروع قرار في 2018 من قبل النائبان فرينش هيل «جمهوري» من ولاية أركانسس، وبرندان بويل «ديمقراطي» من ولاية بنسلفانيا:

https://bit.ly/3NVdaec

- عملية قتل البغدادي يوم 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، بي بي سي:

https://bbc.in/3teJK2F

- 50 غارة جوية على أهداف إيرانية داخل سورية، روسيا اليوم:

https://bit.ly/3xhSUOg

- عملية قفل المخلب» يوم 17 إبريل/ نيسان 2022، منصة تويتر:
https://bit.ly/3x9LJ9s

- تصريح الرئيس رجب طيب أردوغان يوم 3 مايو/ أيار 2022، الوكالة الألمانية للأنباء:
https://bit.ly/3x3WIBv

- مواد اتفاق السلام، تي أرتي العربية، 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2019:
https://bit.ly/3MhjRWD

- تصريح الرئيس السوري بشار الأسد، وكالة الانباء الفرنسية، 25 شباط/ فبراير 2022:
https://bit.ly/3xhT2xe

- أخبار روسيا اليوم، مادة شويغو: إنجاز العمل في زيادة طول مدرج مطار حميميم بسورية، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2021:
https://bit.ly/395KujK

- قناة الحرة، مادة: مقاتلون من سورية والشرق الأوسط.. ماذا وراء ضوء بوتين «الأخضر»؟، بقلم ضياء عودة، 11 مارس/ آذار 2022:
https://arbne.ws/391mM8s

- مادة: روسيا وأوكرانيا: كم يتقاضى المقاتلون السوريون من موسكو؟، تقرير لبي بي سي، 30 آذار/ مارس 2022:
https://bbc.in/3NdcoJr

- تصريح الرئيس دونالد ترامب يوم 3 كانون الثاني/ يناير 2019، بي بي سي:
https://bbc.in/3NlYW6b

- الدليل النهائي لتوظيف وكالة علاقات عامة في عام 2021، بقلم ريبيكا ريسيرباتو:
https://bit.ly/3zcWqLf

- شركات العلاقات العامة في الولايات المتحدة - عدد الشركات 2002-2027:
https://bit.ly/3NV4Qec

المراكز والمعاهد والمنظمات:

- مركز كارتر

https://www.cartercenter.org

- مركز أتلانتك

https://www.atlanticcouncil.org

- معهد واشنطن

https://www.washingtoninstitute.org

- المجلس السوري الأميركي

https://www.sacouncil.com

- أميركيين من أجل أميركا آمنة

https://c4ssa.org

- مركز التنمية البيئة والاجتماعية

https://www.cesdworld.org

- منظمة طريق الحرية السوري

https://www.sfpath.org

- أميركيون من أجل سوريا حرة

http://freesyria.org

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

هو مؤسّسة بحثية مستقلة، لا تستهدف الربح، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والمجتمعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري خاصة، والصراع الدائر في سورية وسيناريوهات تطوره، وتهتم بتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي. كما تهتم أيضًا بالقضايا العربية، والصراعات المتعلقة بها، وبالعلاقات العربية الإقليمية والدولية.

يُنفذ المركز مشاريع ونشاطات، ويُطلق مبادرات من أجل بناء مستقبل سورية، على أسس وقيم الديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وقيم المواطنة المتساوية، ويسعى لأن يكون ميدانًا للحوار البنّاء، وساحة لتلاقي الأفكار.

- أبحاث سياسية
- أبحاث اجتماعية
- أبحاث اقتصادية
- أبحاث قانونية
- ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon ArŞtırmalar Merkezi

Doha, Qatar: **Tel. (+974) 44 885 996** **PO.Box: 22663**

Istanbul, Turkey: **Tel. +90 (212) 813 32 17** **PO.Box: 34055**
Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org